الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ١١
الثلاثاء، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غونزاليس ..... (شيلي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

بنود جدول الأعمال ٦٤ و ٦٥ و ٦٧ إلى ٨٥ (تابع)

المناقشة العامة لكل بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيدة العلوي (البحرين) (تكلمت بالعربية): سيادة الرئيس، يطيب لي في بداية كلمتي أن أتقدم إليكم بأصدق تهاني وفد البحرين لتوليكم رئاسة اللجنة الأولى. وإننا لعلى ثقة بأن قدرتكم وكفاءتكم ستقودان أعمال لجنتنا إلى النتائج المرجوة.

وأود في هذه المناسبة أن أتوجه بالتهنئة إلى أعضاء المكتب، وأرجو لهم النجاح والتوفيق في مهامهم.

كما أود أن أعرب عن تقدير وفد بلادي لوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، لبيانه الاستهلالي ولجهوده المستمرة في دعم قضايا نزع السلاح.

إن مسألة نزع السلاح والحد من سباق التسلح، ولا سيما النووي منه، احتلت مركزا هاما بين القضايا والمسائل التي تعالجها الأمم المتحدة منذ نشأتها بوصفها إحدى المسائل الرئيسية للمنظمة. وأصبحت من الوسائل الهامة لتحقيق السلم والأمن في العالم. ولا يزال هاجس تكديس الأسلحة، وخاصة النووية منها، يؤرق العالم بأسره، لما له من أخطار على المجتمع البشري وأمنه. فبعد انتهاء الحرب الباردة، باتت قضايا نزع السلاح تستحوذ على اهتمام المجتمع الدولي، كنتيجة حتمية لانتهاء الحرب الباردة. وأصبحت الحاجة ملحة لإنهاء الرعب النووي ونزع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. ونتيجة للجهود الحثيثة للعديد من الدول، فقد تم التوصل إلى تفاهم للحد من ازدياد الأسلحة النووية وانتشارها، إلا أنها لم توفق حتى الآن في تخفيفها بصورة كافية.

ويعتقد وفدي أن التفاوض بشأن القضاء على أسلحة الدمار الشامل، وبالأخص الأسلحة النووية، لا بد من أن يحظى بأقصى قدر من اهتمام وجهود المجتمع الدولي. كما يجب مواصلة السعي لإنشاء نظام موثوق به للتحقق، يتصدى للأخطار المتزايدة للأسلحة البيولوجية. وعلى الأمم المتحدة أن تواصل القيام بجهودها فيما يتعلق بوضع المعايير والاتفاقات المتصلة بتلك الأسلحة.

ومما يؤسف له أن العالم أصبح اليوم يواجه معضلة من نوع آخر تتمثل في انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فقد أدرك المجتمع الدولي خطورة التداول غير المشروع لهذا النوع من الأسلحة، ودورها في زعزعة أمن

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

واستقرار الكثير من الدول. واعتبرت مصدرا أساسيا لكثير من الأعمال الإرهابية في العديد من مناطق العالم التي أصبحت تعمها الفوضى والاضطرابات، مما ترتب عليه آثار سلبية، وبخاصة على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذا، فإن دولة البحرين تدعو إلى وضع ضوابط محددة لتداول الأسلحة الصغيرة، وهي بذلك تؤيد كافة الجهود الدولية لاحتواء ومنع التدفق غير المشروع لهذه الأسلحة، في إطار التحضير للمؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبه، والمقرر عقده في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١، وبخاصة في ضوء ما سوف يتوصل إليه هذا الاجتماع. إن تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة يتضمن العديد من الأفكار والتوصيات التي من شأنها أن تسهم في الإعداد الجيد للمؤتمر.

وفي الوقت الذي يؤيد فيه وفد بلادي عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح، فإنه يأسف لعدم التوصل إلى توافق الآراء في هيئة نزع السلاح بشأن أهداف وجدول أعمال الدورة. كما أنه يتطلع إلى انعقاد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لنزع السلاح في وقت مبكر. وفي اعتقادنا أن هذه الدورة سوف توفر هيكلا كفؤا لجهود نزع السلاح ونحن على مشارف الألفية الثالثة. كما أنها ستقدم حافزا قيّما للمزيد من التدابير في مجال الحد من الأسلحة النووية، ووضع تدابير لبناء الثقة واستعراض وتقييم الحالة الراهنة من أجل إزالة أسلحة الدمار الشامل لتحقيق هدف نزع السلاح من أجل التنمية.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يعد من التدابير الهامة المتعلقة بنزع السلاح النووي، كما يعد من تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي، وأحد التدابير التي تسهم في التوصل إلى نزع السلاح العام والشامل وتساعد على حماية الدول الواقعة في تلك المناطق من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. لذا، فقد أيدت البحرين كافة المبادرات التي اتخذت في هذا الشأن، ومن بينها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، إيمانا منها بأهمية الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة، وتجنيبها ويلات هذه الأسلحة المدمرة، وتمكين دولها من تمويل مشاريعها التنموية، ورفع مستوى معيشة شعوبها.

إن إسرائيل هي البلد الوحيد في المنطقة الذي لم ينضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أنها لا تزال ترفض قرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الداعية إلى إخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة، باعتبارها خطوات لا بد من اتخاذها من أجل إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل - وفي مقدمتها الأسلحة النووية - في الشرق الأوسط، وهو أمر أساسي لإقامة السلام الشامل والعادل في المنطقة.

إن التعاون الدولي للحد من التسلح، سواء التقليدي أو النووي، سيظل دائما هدف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، الذي تسعى إليه البشرية وهي تعيش نهاية هذا القرن. ووفدي ليأمل أن تسود روح التفاهم جميع دول العالم كي تتمكن من بناء مجتمع إنساني وحضاري تسوده المحبة، من أجل أجيال تعيش في أمن وسلام ورخاء.

السيد باليهاكارا (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): يسر وفدي أن يكون من واجبه أن يهنئكم، سيدي، وأن يهنئ أعضاء المكتب على انتخابكم. ونحن واثقون من أن هذه الدورة ستكون مثمرة بفضل قيادتكم المقتدرة.

ونود أيضا أن نعرب عن شكرنا للأمين العام وإدارة شؤون نزع السلاح على مبادرتهما وبرنامج عملهما عريض القاعدة. والمتسق مع دور الأمم المتحدة الأساسي في معالجة قضايا نزع السلاح، القديمة منها والجديدة، في عالم سائر على طريق العولمة.

تبدأ اللجنة أعمال هذه السنة وهي تواجه طائفة من مسائل الألفية المتعلقة بالسلام والأمن. وهذه المسائل تنذر بتحديات خطيرة كما تبشر بفرص جادة في ميدان نزع السلاح. ولكن أي تقييم للمسرح الدولي في هذه المرحلة لا بد من أن يكون على وعي ببعض التطورات والاتجاهات المخيبة للآمال بل والمقلقة التي تؤثر على النظام الحالي للأمن ونزع السلاح. وبينما نعبر إلى القرن الجديد، يبدو أن التفاؤل الذي كان باديا في مستهل هذا العقد بشأن تعزيز الأمن من خلال المزيد من نزع السلاح والمزيد من المعاهدات، أخلى السبيل لشواغل ملحّة تتعلق بصلاحية النظام الأمني القائم على القانون، من جهة، وشواغل تتعلق بهيمنة النظام الأمني القائم على القوة من الجهة الأخرى. فالإنفاق العسكري ظل متصاعدا. واستخدام القوة والأسلحة من جميع الأنواع انتشر، كما ونوعا. وزادت الصراعات كذلك عددا وحدة. وبينما تبدو المفاوضات متوقفة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، يجري

تقويض أنظمة المعاهدات القائمة بسبب عمل الدول أو تقاعسها عن العمل وبسبب استحداث أسلحة جديدة.

واستمرت المذاهب أيضا في التطور، مؤيدة فائدة الأسلحة النووية إلى مدى أبعد، على الرغم من أن الأساس المنطقي للحرب الباردة فيما يتعلق بالترسانات النووية لم يعد له وجود. وهذه ردة لا يمكن تصحيحها إلا بتفعيل عملية متعددة الأطراف لمعالجة قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار، عملية تمهد الطريق للقضاء في نهاية المطاف على الأسلحة النووية. وهذا هدف اعتمده المجتمع الدولي بلا تحفظ في مختلف المعاهدات الدولية ومختلف المؤتمرات الدولية، ولكننا، في تناقضاتنا، نكون دائما إما غير راغبين في الشروع في عمل ما اتفقنا على عمله، أو غير قادرين على ذلك.

ولا يـــزال مؤتمر نزع السلاح، الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بهذا الموضوع، عاجزا عن بـــدء المداولات، ناهيـــك عن المفاوضات، بشأن المسائل ذات الأولوية في نزع السلاح. وتبدو المسائل الأساسية لنزع السلاح النووي حبيسة دائما في دائرة محكمة من المواقف المتضاربة حول نطاق التفاوض.

وإذ يستعد المجتمع الدولي والأمم المتحدة لجمعية الألفية، يكون من الضروري وضع جدول أعمال جاد وهادف لمداولات ومفاوضات نزع السلاح والأمن، إذا كان للمجتمع الدولي أن يخرج بتصور لنظام للسلم والأمن قائم على قوة القانون بدلا من قانون القوة في القرن المقبل. ووجود جدول أعمال لنزع السلاح المتعدد الأطراف جزء لا يتجزأ من هذا النظام. ويحدونا الأمل في أن تسهم مجموعة القرارات والمقررات التي ستصدرها هذه اللجنة بمدخلات لصياغة جدول الأعمال هذا بطريقة بنّاءة.

وقد ظهرت فعلا بوادر مقلقة على أن القرن المقبل سيأتي بالمزيد من التحديات. وقد سبق لوفدي في الماضي أن ركز الانتباه على التهديد المتزايد الذي يشكله الاتجار غير المشروع بالأسلحة، كواحد من التهديدات الناشئة التي تواجه المجتمع الدولي. ويسرنا أن نلاحظ أن الآراء تتلاقى حول هذه المشكلة. والعديد من الصراعات التي تدور داخل الدول وكذلك الحملات الإرهابية إنما تدفعها باستمرار الإمدادات غير المحدودة فيما يبدو للأسلحة غير المشروعة المتوافرة لطائفة من الجماعات المسلحة. ولا تزال هذه الجماعات منغمسة في أعمال العنف، وليس هناك ما يكرهها على قبول الوسائل الديمقراطية لتسوية الصراع، ما دامت المشتريات غير المشروعة متاحة بسهولة. ومع مرور الزمن تولد هذه الأنشطة غير المشروعة قوة دفعها وترتيبات ترابطها الشبكي. وقد اكتسبت الآن أبعادا عبر وطنية ذات طبيعة مثيرة للجزع. وكثيرا ما يكون الطرف المتلقي في هذه الأنشطة التجارية غير المشروعة بلدانا نامية غير مهمة عسكريا ولا حول لها ولا قوة على أن تطال أو تواجه هذه الشبكة من الجرائم عبر الوطنية.

وحلقة الوصل بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمنظمات الإجرامية الدولية تشير بوضوح إلى ضرورة التصدي لهذه المشكلة باعتبارها مسالة تقتضي اتخاذ تدابير تعاونية دولية محددة. فلم يعد من الممكن أن تعامل بوصفها مشكلة تتعلق بالقانون والنظام، وتترك للأجهزة الوطنية المسؤولة عن إنفاذ القانون بسلطتها وقدراتها المحدودة. وربما كانت القوى والتكنولوجيات التي تدفع عمليات العولمة تدعم عن غير قصد أنشطة الجماعات الإجرامية المنغمسة في هذا العمل.

ونحن نرى أن ما تضطلع به إدارة شؤون نزع السلاح حاليا من أنشطة بخصوص الأسلحة الصغيرة أنشطة حسنة التوقيت، ونود أن نشجع تلك الإدارة على إيلاء الأولوية للجانب المتعلق بالأسلحة غير المشروعة. ونحث تلك الإدارة على تطوير درايتها الفنية وقاعدة بياناتها، بما يتمشى مع أنشطة التعاون الدولي التي تضطلع بها الأمم المتحدة في فيينا فيما يتعلق بالمواد المشعة والاتجار بالمخدرات.

كما نؤيد المفاوضات الجارية في فيينا بشأن وضع بروتوكول لمكافحة الإنتاج غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والمتفجرات. ونحن نشيد باعتماد الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة، والاتجار بها بطريقة غير مشروعة. وهذا في الواقع عمل رائد في مجال التعاون الدولي لمكافحة هذا الخطر الناشئ.

ويسعد سري لانكا أن تلاحظ التأييد الساحق الذي ولدته المبادرة الداعية إلى عقد مؤتمر دولي بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونتوقع أن يعتمد المؤتمر برنامج عمل محدد للتعاون الدولي بشأن طائفة عريضة من التدابير الهادفة إلى

معالجة ومكافحة ظاهرة الأسلحة غير المشروعة. ونحن نؤمن بالرأي القائل بأن نتيجة المؤتمر ينبغي أن تتطور من خلال العملية التحضيرية، لكي تستفيد من أكبر قدر ممكن من الآراء المتعلقة بهذه المشكلة الكونية المعقدة. ونعتقد أن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، التابع للأمم المتحدة وفر مدخلات مفيدة لأعمال المؤتمر. وينبغي طرح هذه المدخلات، مشفوعة بالآراء الواردة من الدول الأعضاء، على العملية التحضيرية، لضمان أن يكون جدول أعمال المؤتمر ونطاقه معبرين عن آراء الجميع.

وإذا عرجنا إلى الحديث عن بند آخر من بنود جدول الأعمال، فإن وفدي يشارك عددا من الوفود مشاعر القلق بشأن إمكانية تطوير أسلحة جديدة تقوض الاستعمالات السلمية للفضاء الخارجي. إن هدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ما فتئ يحظى بتأييد واسع النطاق في مؤتمر نزع السلاح. وقد أصبح الفضاء الخارجي بيئة حيوية لحفظ الاستقرار والأمن على الأرض. وأية تطورات يمكن أن تؤدي إلى تسليح الفضاء الخارجي ستقوض بالتأكيد النظام الأمني على الأرض واستعمال الفضاء في الأغراض السلمية. والإمكانيات الفضائية لم تعد جامدة. وإذا لم نحجر على فرص تسليح الفضاء الخارجي، فقد يتعين على المجتمع الدولي فيما بعد أن يصارع من أجل التوصل إلى تدابير لعدم الانتشار في الفضاء الخارجي. وهذا سيكون أمرا باهظ التكلفة ولا ضرورة له، فأي سباق للتسلح في الفضاء الخارجي سيكون أكثر زعزعة للاستقرار من أي سباق مماثل على وجه الأرض.

و "ثقافة الوقاية" التي أشار إليها وكيل الأمين العام في ملاحظاته الاستهلالية تتسم بأهمية مماثلة بالنسبة لخطر تسليح الفضاء الخارجي. ولذلك، فإن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء هنا في الجمعية العامة وكذلك في مؤتمر نزع السلاح دعت إلى القيام بعمل متعدد الأطراف، وربما يكون استكشافيا في البداية، لمعالجة هذه القضية المعقدة. ونظرا لتزايد عدد الدول المالكة للقدرات الفضائية، فمن الطبيعي أن تتطلب هذه المسألة معالجة متعددة الأطراف. وستقترح سري لانكا، بالاشتراك مع وفد مصر، مشروع قرار بشأن هذا الموضوع. ونحن نعتزم أن نصوغ مشروع القرار بطريقة تيسر القيام بعمل جاد في هيئة فرعية تابعة لمؤتمر نزع السلاح في السنة المقبلة، ونأمل أن يلقى مشروع القرار أوسع تأييد ممكن مثلما لقي مشروع القرار المقدم في السنة الماضية.

لقد زال العديد من التطورات بعيدة المدى التي حدثت على المسرح الدولي، السياسي والأمني، خلال الحرب الباردة وفيما بعدها، وبقي المفهوم والمبادئ التي تستند إليها المقترحات الداعية إلى إقامة مناطق السلم. وعلى الرغم من تغير السياق الذي طرح فيه اقتراح إعلان المحيط الهندي منطقة سلم، فلا تزال الأهداف الأساسية للمبادرة - وهي تعزيز التعاون الدولي لضمان السلم والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي - هدفا مشتركا على نطاق واسع. ولذلك، تهدف المشاورات التي سيجريها رئيس اللجنة المخصصة إلى التيقن من أفضل الطرائق المؤدية إلى بلوغ هذا الهدف، في سياق عالم يسير حثيثا في طريق العولمة ولا يزال في طور النشوء.

وبناء على ذلك، أوصت اللجنة المخصصة في اجتماع عقدته مؤخرا، بأن يواصل الرئيس التأكد من آراء الدول الأعضاء المعنية. ولذلك، سيكون مشروع القرار الذي ستقدمه مجموعة بلدان عدم الانحياز بخصوص هذا الموضوع، إجرائيا في طبيعته، بالتركيز على هذه العملية الاستشارية.

ونود في الختام أن نشير إلى أنشطة نزع السلاح في منطقتنا الإقليمية. ونود أن نشكر إدارة شؤون نزع السلاح، والمركز الإقليمي في كاتماندو وحكومة نيبال المضيفة، على مبادراتها بخصوص توفير محفل لتبادل الآراء بشأن مسائل الأمن ونزع السلاح المتصلة بمنطقتنا الإقليمية وما وراءها. ونأمل أن تستهل الأمانة العامة والحكومة المضيفة، بالتعاون مع البلدان المهتمة بالأمر، عملية تشاور للتعرف على أفضل السبل والوسائل الكفيلة بنقل عمليات المركز إلى مستوى قاعدته. ونود أن يراعي مشروع القرار المتعلق بهذا الموضوع هذه الضرورة، وأن يشمل أحكاما تسهل أعمال المركز القيّمة.

السيد تاتاد (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): سيادة الرئيس، اسمحوا لي، في البداية، أن أعرب عن مدى سرورنا لوجودنا تحت رئاستكم القديرة والمتمرسة. واسمحوا لي أيضا أن أعبر عن تقديرنا للسفير أندريه مرنير، رئيس اللجنة في السنة الماضية، الذي يشهد وجودنا خلال دورة شيقة أخرى للجنة. وأود أيضا أن أعرب عن الشكر لكم، سيدي، وللسيد دانا بالا وكيل الأمين العام، للملاحظات

والآراء التي أبديتماها بشأن موقفنا اليوم وبشأن الاتجاهات التي ينبغي أن نتخذها في الغد.

لقد دأبنا على العمل من أجل نزع السلاح منذ أكثر من ٥٠ سنة. وقبل ذلك باءت بفشل ذريع كافة الجهود الرامية الى نزع السلاح بالرغم من أنها لم تكن أقل منها جدية أو أهمية. أما بالنسبة لنا نحن أبناء ميثاق الأمم المتحدة وذرية العهد النووي، فإن سجلنا في مجال نزع السلاح مختلط الى حد ما. وفيما يتعلق بالأسلحة النووية بالذات، فإن هذا السجل متخم بالحلول الوسط، ولا يرقى في كل الأحوال إلى مستوى أهدافنا العليا. ولقد حاولنا على الدوام أن نضفي لمسة إيجابية على هذه الحلول الوسط بالإشارة إليها بصفتها خطوات صغيرة نحو القضاء التام والنهائي على الأسلحة النووية.

واعتبارا من الأسبوع الماضي، ازداد هذا الموقف المؤسف سوءا على سوء ورفض مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جاء نكسة كبرى حتى للنظام الحالي للاتفاقات التوفيقية. وحسبما ذكر كثيرون، أصبحنا أبعد ما نكون عن ملتقى الطرق، وربما نكون قد انحرفنا الآن بعيدا عن طريق نزع السلاح النووي.

وبعد أن استمعت الى المناقشات التي جرت في مجلس الشيوخ الأمريكي، اتضح لي شيئا واحدا فبعد كل ما قيل وفعل لا تزال الولايات المتحدة مصرة على الحفاظ ليس فحسب على خيار نووي ناجع بل الحفاظ أيضا، وفي المقام الأول، على تفوق نووي واضح وساحق. وحتى أولئك الذين حاربوا بنبل وشجاعة من أجل المصادقة على المعاهدة، أذعنوا لهذه النقطة. هذا وليس رأينا أفضل الطرق للسعي من أجل نزع السلاح، ولا لأداء دور قيادي نشط.

ويتفق معظم المحللين في مجالي السياسة وشؤون الأمن على أن خمسا من أكثر بؤر التوتر حرجا في العالم اليوم توجد في آسيا. أربع منها في منطقة شرق آسيا التي أنتمي إليها - بحر الصين الجنوبي وتايوان، وشبه الجزيرة الكورية، وإندونيسيا، وتيمور الشرقية - وواحدة في جنوب آسيا، وأربع منها تضم بلدانا حائزة لأسلحة النووية.

وإذ تشعر الفلبين بقلق بالغ إزاء انتشار الأسلحة النووية في منطقتنا، فإنها تؤكد من جديد تأييدها لدعوة حركة عدم الانحياز من أجل عقد مؤتمر دولي، في أبكر موعد ممكن، بهدف التوصل الى اتفاق بشأن وضع برنامج يتألف من مراحل للقضاء الكامل على الأسلحة النووية، وحظر استحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتخزينا ونقلها والتهديد بها أو استخدامها، والعمل على تدمير تلك الأسلحة.

وبالرغم من النكسة الأخيرة التي منيت بها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فلا تزال تلك المعاهدة تمثل إحدى دعائم عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، وإن كانت اتفاقا قائما على تنازلات وبعيدا كل البعد عن أن يكون مرضيا تماما. ولكنها تنطوي على أمل توفير نظام قانوني واستثمار ناجع في نزع السلاح النووي. ولهذا السبب، ما زلنا نلتزم بثبات بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونشترك مع جميع الأطراف الأخرى التي تطالب بإضفاء الطابع العالمي على هذه المعاهدة. ونشعر بالتشجيع إزاء حقيقة أنه بالرغم من رفض الكابيتول المصادقة على المعاهدة فقد أقسم رئيس الولايات المتحدة على مواصلة الكفاح من أجل المصادقة عليها.

ولكن هزيمة الأسبوع الماضي، وإن كانت هزيمة كبرى لا تنهي أو تضعف عزمنا على الكفاح من أجل نزع السلاح ولا يجوز أن تؤدي الى ذلك. بل على العكس، ينبغي أن تمثل تحديا لنا كي نمضي قدما باقتناع وعزم أكبر، متذكرين أن قضية نزع السلاح النووي عانت، من قبل، نكسات كثيرة. وفي هذه اللحظة توقفت عملية معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (ستارت)، واستعراض معاهدة عدم الانتشار، لم يكن حاسما. ولا تزال هناك مشاكل متعلقة ببروتوكولات معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ولا تزال التوترات في جنوب آسيا آخذة في التصاعد.

إلا أنه حتى الآن لا تزال أمامنا فرصة يكي نتحرك قدما. وحينما نجتمع في العام المقبل لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مرة أخرى، يجب أن نتخذ كافة التدابير لإقرار المادة السادسة، ويجب أن نعمل من أجل إضفاء طابع العالمية على هذه المعاهدة ويجب أن نتمسك باتفاقات مؤتمر الاستعراض لعام ١٩٩٥. إن العمل التحضيري لمؤتمر الاستعراض المقبل كان غير حاسم، وهذا أقل ما يقال. ولكن ذلك لا ينبغي أن يمنعنا من القيام بما هو أكثر. في عام ١٩٦٨ كنا نريد نزع السلاح النووي، ولكننا حصلنا، بدلا من ذلك على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي عام ١٩٩٥ تنازلنا مرة أخرى ومددنا

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى، ولكننا وبطريقة ما، تركنا المادة السادسة مربوطة بقيد زمني. ونشعر بالتشجيع للتصميم الذي تبديه وفود كثرة لكي نجعل استعراض سنة ٢٠٠٠ له معنى حقيقي. ونرحب بالاقتراح الداعي الى اعتماد مجموعة جديدة من المبادئ والأهداف على أساس عملنا في عام ١٩٩٥.

وتريد الفلبين أن يناقش مؤتمر نزع السلاح موضوع الأسلحة النووية في أسرع وقت ممكن في السنة القادمة. إن كل منتدى آخر لنزع السلاح، يدرج الأسلحة النووية في جدول أعماله، ومع ذلك اختار مؤتمر نزع السلاح تجاهل نزع السلاح النووي. وحتى مناقشات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي تمثل خطوة صغيرة أخرى نحو نزع السلاح النووي توقفت عن التقدم. ولم ينجز مؤتمر نزع السلاح أي شيء مضموني في فترة ثلاث سنوات. وتواصل الفلبين الاعتقاد أن مؤتمر نزع السلاح ما زال يمقدوره أن يساهم مساهمة جادة في نزع السلاح، بالرغم من مأزق هذه السنة. ولا تزال الفلبين تلتزم بمؤتمر نزع السلاح. وتشارك الآخرين في الدعوة إلى تحقيق عالمية عضويته. نحن لا نتفق مع الذين يعتقدون أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يظل مغلقا أمام البلدان الراغبة في الانضمام إليه والإسهام في عمله. ونحن نرحب بقرار قبول أعضاء جدد هذا العام، ونتطلع إلى مؤتمر لنزع السلاح تكون العضوية فيه عالمية.

إن التحديات والفرص التي تواجهنا تتطلب منا التفكر بشأن أفضل الطرق لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي. ويجب ألا نستسلم للشعور بالرضى الذاتي أو الهزيمة. وفي هذا الشأن، تعتقد الفلبين أن مبادرة آيرلندا، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والسويد، ومصر، والمكسيك، ونيوزيلندا المعنونة "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة"، مبادرة جاءت في وقتها وتستحق تأييدنا. وهذه المبادرة توسع نطاق السبل والخيارات أمامنا، وتتضمن بلدانا من كل المجموعات الإقليمية تقريبا.

إن اجتماع هيئة نزع السلاح هذا العام أظهر اعترافا عالميا بأهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية. والفلبين ترحب باعتماد هيئة نزع السلاح هذا العام المبادئ التوجيهية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس اتفاقات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية. والفلبين لا ترى أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية مجرد أدوات لعدم الانتشار النووي فحسب، وإنما تراها أيضا إسهامات هامة في نزع السلاح النووي.

في يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وتحت رئاسة تايلند، عقد الاجتماع الافتتاحي للجنة التنفيذية للمعاهدة المتعلقة بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. وكان ذلك الاجتماع خطوة رمزية هامة نحو تنفيذ المعاهدة. إلا أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به فيما يتعلق ببروتوكول المعاهدة. وتجرى في الوقت الحالي مفاوضات تتناول شواغل الدول الحائزة للأسلحة النووية، ومن المأمول أن توقع تلك الدول البروتوكول في المستقبل القريب.

ونرحب أيضا بمبادرة منغوليا بإعلانها لمركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية. ولقد فعلت الفلبين هذا في ١٩٨٧ بوضعها نصا في دستورها يعلن سياسة خلو أراضيها من الأسلحة النووية.

وبينما حققنا الكثير في مجال أسلحة الدمار الشامل الأخرى، لا تزال هناك حاجة الى تحقيق الطابع العالمي عندما يتعلق الأمر باتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. لكن أطراف الاتفاقيتين على حد سواء لا تزال تعمل على جذب أطراف أخرى إلى هذين النظامين لنزع السلاح. ولقد أحرز تقدم أيضا في العمل الذي يستهدف تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية عن طريق وضع تدابير للتحقق وتدابير لبناء ثقة.

بيد أن شواغلنا لا تقتصر على أسلحة الدمار الشامل. فمشاكل انتشار الأسلحة الصغيرة واستخدام الألغام الأرضية لا تزال تمثل أولويات قصوى بالنسبة لبلدي. لقد كان على بلدي أن يتصدى طوال عقود لجماعات مسلحة غير مشروعة كرست نفسها للعنف والإرهاب. وقد شهدنا بشكل مباشر الموت والدمار الناجمين على توفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دون قيود. ولا تنجو النساء والأطفال إطلاقا من هذه الصراعات، بل كثيرا ما يكونون أول ضحاياها. والعديد من هذه الأسلحة تجيء إلى الفلبين بعد استخدامها في صراعات أخرى على بعد نصف الكرة الأرضية. وهي تسافر عبر العالم، مدفوعة بالرغبة في تحقيق الربح، وتزرع الدمار والموت، وتهدد طريقتنا الديمقراطية في الحياة.

وفي بلدي، لا تزال الجهود المخلصة لإحلال السلم في المناطق المنكوبة بالصراعات المسلحة تتعرض للخطر من

جراء توفر الأسلحة الصغيرة بسهولة. وحالات ما بعد الصراعات لا يتم فيها نزع سلاح الجماعات المسلحة بطريقة تلقائية. وبالإضافة إلى هذا، فإن الإرهابيين، والقراصنة، وتجار المخدرات والعصابات الإجرامية الدولية يستغلون أيضا سهولة الحصول على أعداد كبيرة من الأسلحة الصغيرة. وهذه الأسلحة يجب أن تدمر حيثما توجد. كما يجب كبح سهولة تحركها. والترسانات الوطنية لا ينبغي أن تتوفر فيها إلا الأسلحة المطلوبة للدفاع المشروع عن النفس. وأعتقد أن هذا ليس مجرد اقتراح عادل ومنصف، وإنما هو أيضا من السهل تحقيقه. والمؤتمر الدولي المعني بالأسلحة الصغيرة المقرر عقده عام ٢٠٠١، سيوفر أفضل فرصة. وتعتقد الفلبين أنه ينبغي لنا أن ننظر في وضع نظام قانوني لتحقيق هذا الهدف. وقد قامت بالفعل عدة دول، إما بمفردها أو بالتعاون مع الأمم المتحدة، بجمع وتدمير الأسلحة الصغيرة الزائدة وغير المشروعة. وفي هذا الشـــأن، نؤيد الأدوار الرائدة التي مارستها جنوب أفريقيا واليابان ونثني عليها.

إن الألغام الأرضية أدوات موت غادرة. فهي تترصد في الأرض دون أي اعتبار لهوية ضحاياها. بل إنها تقتل حتى بعد انتهاء الصراعات، وبعد سكوت المدافع وبعد أن تكون الشواغل الإنسانية قد أصبحت الأولوية بالنسبة للحكومات، والمجتمع المدني والنظام العالمي. وقد ثبتت فعالية التعاون والحوار الدوليين والدور النشط للمنظمات غير الحكومية، في مجال الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وهذا العام دخلت اتفاقية أوتاوا حيز النفاذ وعقد الاجتماع الأول للدول الأطراف فيها بنجاح في مابوتو. كما وضع برنامج لما بين الدورات لضمان التنفيذ الفعال للمعاهدة. وينبغي أيضا أن تظل إزالة الألغام الأرضية وإعادة تأهيل الضحايا ضمن الأولويات. والفلبين تؤيد المبادرات المطروحة في الجلسات العامة بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام.

لقد وقعت الفلبين على اتفاقية أوتاوا للألغام الأرضية وهي بصدد عملية التصديق عليها. وحكومة الفلبين تعد أيضا مشروع قانون لتجريم حيازة، واستعمال، ونقل، وبيع وإنتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومشروع القانون هذا سيعاقب أيضا الأطراف التي تنقل عبر الفلبين ألغاما أرضية مضادة للأفراد. وهذا المشروع لن يشمل الألغام الأرضية فحسب، وإنما سيشمل أيضا المكونات التي يتضح أن المراد بها صنع ألغام أرضية.

كما ذكرت من قبل، هناك أماكن يسودها توتر كبير في منطقتنا. وفي هذا السياق بالذات، نقدر عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ. فهذا المركز يوفر محفلا لمناقشات خلاقة بشأن السلم والأمن. وهو يجمع صانعي السياسات، والأكاديميين والمفكرين معا لمناقشة المسائل الحالية والملحة. ونحن نؤيد فكرة نقل إدارة المركز إلى آسيا في نهاية الأمر، ولكن إلى أن يتحقق ذلك نعتقد أن المدير ينبغي أن يظل في نيويورك، حيث يسهل على الوفود الكثيرة الممثلة في هذه المدينة العظيمة، الاتصال به.

لقد قيل حتى الآن كل شيء، أو كل شيء تقريبا، عن ضرورة وحكمة القضاء على نظام الأسلحة النووية. ونحن لا يمكننا أن نستمر في التظاهر بأننا لم نتعلم شيئا من كل هذا. ولقد كنا، ولفترة طالت أكثر مما ينبغي، نتكلم عن نزع السلاح النووي بوصفه المفتاح الأول والأخير للسلام.

ولا يمكن أن نأمل في نقل نفس لغة السلام هذه الى القرن المقبل إلا إذا توفرت لدينا الإرادة على العمل بمقتضاها. فيجب أن نتحلى الآن بهذه الإرادة وبالتصميم على أنه ما دام القرن العشرون هو الذي أنتج أول الأسلحة النووية وأول ضحاياها، فيجب أن يقضي القرن المقبل قضاء مبرما على آخر تلك الأسلحة، وعلى الخطر الذي أصبحت تمثله لمستقبل البشرية نفسه.

السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وأن أعرب عن اقتناعنا بأن اللجنة في ظل رئاستكم، ستنهي أعمالها بنجاح. وسيقدم لكم وفد بلدي في هذا الصدد كامل تأييده.

وأود أن أشير، مع التقدير، الى البيان التمهيدي الذي أدلى به السيد داناباالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، الذي أثق في أنه سيساعدنا في مداولاتنا. وأقدر بصفة خاصة استعداده لمشاطرتنا وجهات نظره بشأن العديد من المواضيع المطروحة أمام اللجنة.

وتتفق آراء وفد بلادي مع الآراء التي أعرب عنها ممثل فنلندا عندما تكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

ستنظر اللجنة الأولى هذا العام في كل جوانب نزع السلاح تقريبا، وفي بعض جوانب صون السلم والأمن الدوليين. ويبدو أن اللجنة على استعداد كامل لإيلاء نظر

جاد للقضايا المطروحة أمامها، وأرجو أن يجري ذلك بأسلوب يتوخى تحقيق نتائج، ويكون من شأنه النهوض بجدول أعمال الأمم المتحدة المتعلق بالسلام، والأمن، ونزع السلاح. وإذ نفعل ذلك، ينبغي لنا أن نأخذ في الاعتبار فحوى تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، الذي كما نعلم جميعا، يختلف هذا العام عن الأعوام السابقة؛ وتقرير مجلس الأمن الى الجمعية العامة؛ وتقرير هيئة نزع السلاح؛ وتقرير مؤتمر نزع السلاح؛ والتقارير الأخرى التي أعدتها الأمانة العامة.

ويجب أن نأخذ في الاعتبار أيضا أن العام المقبل سيعقد فيه أول مؤتمر قمة للأمم المتحدة - قمة الألفية، وجمعية الألفية - الذي سينظر في تدعيم الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، وفي تدعيم السلم والأمن الدوليين ونزع السلاح في ذلك الإطار. وفي واقع الأمر، يجب النظر الى مداولات اللجنة هذا العام بوصفها جزءا من الاستعداد لجمعية الألفية ولقمة الألفية.

وقد سبق لمنظمتنا أن خلفت وراءها فترة المجابهة، فترة التعايش أو الانفراج، ودخلت فترة التعاون، والتكامل، والعولمة. ولم تعد التعددية هدفا أو فكرة، بل إنها ضرورة، وممارسة يجري العمل بها. ولا يمكن الرجوع عن عملية التغيير هذه. ويمكن لمنظمتنا أن تنتفع منها إذا تصرفت بوصفها قاطرة هذا التغيير، وإذا عززت السياسات التي توحد البلدان ولا توجد الخلافات بين الدول الأعضاء.

وقد شدد الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة، كما شدد كثير من المتكلمين في المناقشة العامة في الجمعية العامة على أن عام ١٩٩٩ لم يكن عاما مؤاتيا للسلام، والأمن، ونزع السلاح. ونحن جميعا نعرف ذلك بطبيعة الحال. وقد أكد عليه أيضا من شاركوا في المناقشة العامة في هذه اللجنة. وقد شهدنا صراعات كثيرة، ولم يحسم أي منها حسما حقيقيا رغم بذل جهود كثيرة. وهناك تهديدات بنشوب صراعات جديدة في مختلف أنحاء العالم. والشواغل التي جرى الإعراب عنها في المناقشة العامة سواء هنا أو في الجمعية العامة، شواغل حقيقية وتستدعي أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات مخصصة لهذا الغرض.

وبطبيعة الحال، يجب على الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المختصة أن تضطلع بدور رئيسي في اتخاذ الإجراءات الضرورية. ولمنظمتنا قدرتها التي لا يمكن تجاهلها أو تهميشها. أما تهميشها الحالي فهو ليس إلا تهميشا مؤقتا؛ ويعوضه العمل الدؤوب الذي يؤديه مجلس الأمن، والأنشطة التي يضطلع بها الأمين العام. ومن المستطاع الحصول على نتائج أفضل لو تخلينا عن المفاهيم والمواقف البالية وبحثنا عن الحلول على أساس ميثاق الأمم المتحدة وحده. وستهيمن الوقاية، والتكامل، والتنمية على جهود المجتمع الدولي والأمم المتحدة في المستقبل. ونزع السلاح جزء هام من هذه الجهود، وهو ليس هدفنا في حد ذاته، أو موضوعا لا يعالجه إلا خبراء نزع السلاح.

وكان من الهام والمفيد أن يؤكد ممثل فنلندا، الذي تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، على القضايا ذات الصلة التي تهدد صون الأمن الدولي، ولا سيما قضايا منطقة بلادي. ونحن نتشاطر المواقف المعلنة.

في هذا العام، تضررت جمهورية مقدونيا مرة أخرى من التطورات التي حدثت في المنطقة، والتي هددت السلم والأمن الإقليميين والدوليين تهديدا خطيرا. ومضاعفات صراع كوسوفو في بلادي وفي المنطقة بأسرها كانت هائلة. ومرة أخرى، أصبحت منطقتنا مركز القلاقل الدولية. وبذلت جهود دولية ضخمة لوقف الصراع، وإيجاد حل له، وبدء فترة من الاستقرار، والأمن، والتنمية في البلقان وجنوب شرقي أوروبا. وحظيت الإجراءات والأنشطة برعاية واسعة، ولا حاجة لتكرارها. وقد تكلم وزير خارجية بلادي بإسهاب في هذا الصدد في المناقشة العامة في الجمعية العامة.

والمهم الآن هو مستقبل التنمية في منطقتنا. لأن الخير سعمم على الجميع من وراء استقرارها، وأمنها، وتحولها الى الديمقراطية وتنميتها. وقد أكد لجمهورية مقدونيا أن الالتزامات والوعود السياسية سيتم الوفاء بها. والشيء الأساسي في كل هذه الأنشطة المتعددة، هو التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وتنفيذ ميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا، الذي اعتمد في كولون، بألمانيا، فضلا عن التسيير الناجح لبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، ولقوة كوسوفو. وميثاق الاستقرار هو الوسيلة الرئيسية لتعمير المنطقة وتحقيق الاستقرار، والتنمية، والديمقراطية فيها، ولإدماج جنوب شرقي أوروبا في الهياكل الأطلسية - الأوروبية.

إن عملية نزع السلاح لم تظهر تقدما ملحوظا هذا العام. وبطريقة ما جرى نسيان الالتزام بمبدأ "أسلحة أقل، وأمن أفضل". وبدلا من إجراء تخفيض في الأسلحة، تبين

الإحصاءات وجود زيادة لا في الأسلحة فحسب، بل وفي نوعيتها كذلك. وعندما نشهد تكدس المزيد من الأسلحة واستمرار التقدم التكنولوجي في صناعة الأسلحة، فمن الطبيعي أن نشعر بالقلق. وأيسر الطرق للاستجابة لعدم الاستقرار هو الحصول على أسلحة أكثر وأفضل.

ولكن هذا في عالم التكامل والعولمة، لا يكون سياسة دولية أو وطنية حكيمة. والاضطلاع بنزع السلاح وبمختلف تدابير بناء الثقة سياسة أفضل بكثير. وفي ذلك، تعد نظم الأمن الدفاعي الجماعي الطريق المفضل الواجب اتباعه.

وبالنسبة للدول غير النووية، مثل دولتي، يكون إنتاج وتكديس الأسلحة التقليدية والاتجار فيها مشاغل ذات أولوية. ونحن نتمسك بالموقف الذي مفاده أن لكل بلد الحق في الحصول على أسلحة تكفي لدفاعه الوطني. ولكن كثيرا من البلدان لديها أسلحة أكثر مما يحتاجه بحق دفاعها الوطني. ومما يقلق بصفة خاصة، الأسلحة الهجومية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن لا نملك نظاما مرضيا للحد من إنتاج وتكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار فيها. وينبغي أن نبدأ العمل من أجل تحقيق هذا النظام، لأن ذلك سيكون أفضل طريق للسيطرة على الحالة غير المرضية الحالية.

وتؤكد التطورات هذا العام مرة أخرى أن التدابير الوطنية لا تكفي، وأن هناك حاجة إلى صك دولي ينظم إنتاج وتكديس الأسلحة التقليدية والاتجار بها. وسيكون ذلك استجابة مرضية بصفة خاصة للحاجة الملحة إلى وقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحن نقدر للسيد دانابالا بأنه ذكرنا بوجود:

> "الزيادة الكبيرة في الوعي الدولي بالخسارة البشرية المأساوية والقلق إزاءها، من جراء التراكم المفرط لمثل هذه الأسلحة والاتجار غير المشروع بها، لا سيما بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة". (A/C.1/54/PV.3)

وبالتالي فإننا نؤيد تنظيم مؤتمر دولي في عام ٢٠٠١، يُعد له، بالطبع، إعدادا جيدا.

وجمهورية مقدونيا طرف في اتفاقية أوتاوا للألغام الأرضية. ونحن نقدر قيادة كندا وجهودها خلال اعتماد هذا الصك والترويج للاتفاقية. ويسرنا أن الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي نظمته حكومة موزامبيق، عقد في مابوتو، وأن وفد مقدونيا شارك فيه. وتنفيذ هذه الاتفاقية هام بالنسبة للكثيرين. ومن واجبنا السياسي والإنساني أن نتأكد من أن عملية إزالة الألغام تستمر بشكل أقوى وأسرع. ومن المهم أن تصبح الاتفاقية صكا عالميا، ومن واجبنا أن ننهض بالجهود في هذا الاتجاه.

وتدعم جمهورية مقدونيا كل الجهود الرامية إلى القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل. فالقضاء عليها سيعزز صون السلم والأمن الدوليين وستستفيد منه جميع الدول. ونحن نحبذ التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وندعم تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية. ولا ينبغي أن ننسى أن القضاء على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية جزء هام أيضا من الكفاح ضد القوى المدمرة مثل الإرهابيين، وأن هذه الأسلحة يمكن بسهولة التلاعب بها.

ولم يحرز أي تقدم هذا العام في نزع السلاح النووي، رغم الجهود العديدة التي بذلت ولا يزال القلق مستمرا إزاء سباق التسلح النووي. وبالنسبة لجمهورية مقدونيا، بوصفها دولة غير نووية، تكمن الأولوية في النهوض بنظام عدم الانتشار. ولا يزال أمامنا متسع من الوقت لجعل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ مؤتمرا ناجحا. وتقع المسؤولية عن هذا في المقام الأول على مواقف الدول النووية والدول التي تستوفي الشروط التي تجعلها دولا نووية. ومن رأينا أنه من غير الواقعي أن نطلب من الدول النووية التخلي عن أسلحتها النووية في الوقت الحاضر. ومع ذلك فمن المعقول أن نجادلها من أجل إجراء تخفيض في ترساناتها النووية التي يتفق الجميع على أنها ضخمة إلى حد غير معقول، وأن نسوق الحجج على أن الخيار النووي ليس له مستقبل، ومن الأفضل التخلي عنه. ونحن نؤمن بالافتراض القائل بأن الأسلحة النووية لن تستخدم، ونعتقد أن هدف العالم الخالي من الأسلحة النووية يمكن تحقيقه.

وينبغي في الوقت ذاته أن نكون على وعي بالعلاقة بين الأسلحة النووية وصيانة السلام والأمن الدوليين. والتنمية الاقتصادية المستدامة، وهي أساس حقيقي للسلام الدولي والتعاون الدولي الجيد، لا يجوز أن تتعرض للخطر

بسبب خيار الأسلحة النووية. وسبق لجمهورية مقدونيا أن رحبت بقرار أوكرانيا وبيلاروس وكازاخستان بالتخلي عن خيار الأسلحة النووية، وأن تصبح دولا غير نووية.

ونلاحظ بارتياح أن معظم الدول وقعت وصدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فالأسلحة النووية لم تعد بحاجة إلى مزيد من التحديث أو التحسين. ذلك أن تحديثها أو تحسينها يتناقض مع جوهر عملية نزع السلاح، التي يبدو أننا جميعا ندعمها. ولذا، نأمل أن تتمكن جميع الدول النووية من التوقيع والتصديق على هذه الخطوات الجادة الأولى الهامة على طريق نزع السلاح النووي، وألا نشهد أية تجارب نووية في المستقبل. لقد اشتركت جمهورية مقدونيا في مؤتمر فيينا الذي عقد منذ بضعة أيام والذي اعتمد بالإجماع إعلانا ختاميا يدعو جميع الدول، في جملة أمور، إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن، والإحجام عن الأفعال التي تقوض الغرض منها.

ويسرنا أن مؤتمر نزع السلاح توصل في العام الماضي إلى اتفاق بالبدء في العمل على وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ولكننا نأسف لعدم تمكنه من إحراز أي تقدم. وينبغي إذن بذل كل الجهود لمواصلة هذا العمل الهام في السنة المقبلة.

ونحن نؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة المعنية. فهذه المناطق تعزز كلا من الأمن الإقليمي ونظام معاهدة عدم الانتشار. ومن ثم، فإننا ننظر بإيجابية إلى إنشاء مثل هذه المناطق في الشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وآسيا الوسطى، والنصف الجنوبي من الكرة الأرضية وما إلى ذلك.

ونحن نتشاطر استياء الدول المعلن من نتائج مؤتمر نزع السلاح. ومن رأينا أن لهذا المؤتمر، أساسا، مهمتين: تشجيع نزع السلاح من جميع جوانبه، وإعداد صكوك ملزمة قانونا في ميدان نزع السلاح. إن السبب الأساسي للحالة غير المرضية الحالية هو الواقع السياسي. فمن الواضح أن الدول النووية لا تهتم حاليا بالتفاوض مع الدول غير النووية. لقد قالوا لنا ذلك مرات كثيرة. ولم تتمكن الدول غير النووية من إقناع الدول النووية أن خيار التفاوض بين الجانبين فكرة أفضل من عدم التفاوض، وأنه من الأمور الرشيدة التي ينبغي الأخذ بها لصالح تعزيز السلم والأمن الدوليين. ومن الناحية الواقعية، لا نرى أن هذا الاختلاف يمكن تسويته في الوقت الحاضر. لذا، يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يجري مداولات بشأن نزع السلاح النووي، ولكن لا يمكنه أن يفعل ذلك إلا فيما يتعلق بالجوانب التي تتفق عليها الدول النووية والدول غير النووية.

ومن بين أوجه الضعف الأخرى لمؤتمر نزع السلاح، عضويته. فرغم أن إجراءات مؤتمر نزع السلاح تسمح للدول غير الأعضاء بالمشاركة في عمله، فما زال منتدى مقصورا على بعض من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وليس لكل الدول الأعضاء أو لكل الدول الأعضاء التي تود أن تصبح أعضاء. ولهذا السبب، لا تهتم دول أعضاء عديدة في الأمم المتحدة بمؤتمر نزع السلاح. وفي هذا الصدد، أردد النداء الذي وجهه توا السيد فرانسيسكو تاتاد، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في جمهورية الفلبين، بشأن تعميم عضوية مؤتمر نزع السلاح. بيد أننا يسعدنا ضم خمس دول إلى عضوية المؤتمر، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى لها مشاركة ناجحة في مؤتمر نزع السلاح.

ومن بين المشاكل الخطيرة الأخرى لمؤتمر نزع السلاح أسلوب عمله. فهو ما زال يعمل بالطريقة التي كان يعمل بها خلال الحرب الباردة. عليه أن يعمل بشكل ديمقراطي وأن يتخلى عن اشتراط توافق الآراء في قراراته. والصكوك القانونية التفاوضية يجب أن تعتمد بأغلبية مقيدة والقرارات الإجرائية بأغلبية بسيطة. وعلى مؤتمر نزع السلاح أن يتخلى عن ممارسة إنشاء عدد من اللجان أكثر مما يلزم وترشيح عدد كبير جدا من المقررين. وينبغي النظر في كل بند من بنود جدول الأعمال في الاجتماعات العامة. والخبرة الفنية يجب أن توفرها أمانة مؤتمر نزع السلاح وليس الدول الأعضاء. وقد أوضح عمل مؤتمر نزع السلاح ضرورة الاستعراض الجاد لكل جوانب عمله إذا ما أردنا أن نبقي عليه كجهاز هام للأمم المتحدة.

وتواصل هيئة نزع السلاح نضالها من أجل البقاء. ومن المفيد أنها استعرضت هذا العام بعض مسائل نزع السلاح المدرجة على جدول الأعمال، من قبيل المبادئ التوجيهية الدولية لأغراض إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وتنفيذ تدابير عملية لنزع السلاح تتصل بالأسلحة التقليدية. ولكن الاهتمام الذي يوليه العديد من الدول الأعضاء لعمل الهيئة لم يكن مصدر تشجيع. ونرى، كما قلنا

من قبل، أن الاهتمام بعملها سيزيد بشكل كبير إذا ما نظمت بوصفها دورة مستأنفة للجنة الأولى.

جدول أعمال اللجنة الأولى ما زال قضية معروضة على اللجنة. فهو لا يشمل إلا القليل من القيود المكرسة لحفظ السلم والأمن الدوليين بينما يشمل عددا كبيرا أكثر مما يلزم من بنود نزع السلاح. وترى العديد من الدول الأعضاء أن اللجنة الأولى هي أساسا لجنة سياسية، وأنها ينبغي أن تكرس نفسها في المقام الأول لمشاكل السلم والأمن ونزع السلاح - نقلا عن النتائج التي خلصت إليها اللجنة التي نظرت في إجراءات وتنظيم الجمعية العامة - وليس لنزع السلاح وحده.

ومن بين المشاكل الأخرى، عدد البنود المدرجة على جدول الأعمال، فإن بعضها عفا عليه الزمن. ويحتاج بعضها الآخر إلى مناقشة جادة، ولكن لم يبق متسع من الوقت لذلك. والعديد من الأشياء نكرر مرة تلو المرة، وفي رأينا، ينبغي أن تؤثر نتائج عمل اللجنة على الحالة السياسية والأمنية وعلى عملية نزع السلاح. وينبغي أن توجه جهودنا لهذا الغرض. ولكننا نود أن نتفاءل، ونأمل أن تقوم اللجنة بحسم هذه المسائل في العام القادم خلال الدورة الألفية.

في ختام كلمتي أود أن أبلغ اللجنة بأن وفدي، إلى جانب الوفود المعنية الأخرى، سيعرض في إطار البند ٨٤ من جدول الأعمال المعنون "استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي"، مشروع قرار معنونا "صون الأمن - الاستقرار الدولي والتنمية في جنوب شرق أوروبا". ولن تترتب على مشروع القرار آثار مالية وتتجه البنية إلى اعتماده بتوافق الآراء ودون تصويت.

السيد الأحمد (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يسرني بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة الأولى أن أقدم لكم أحر التهانئ، متمنيا لكم ولأعضاء المكتب الموقرين كل التوفيق والنجاح في أعمالكم. وإنني على ثقة تامة بأنكم، بما تملكون من مهارة وخبرة، سوف تقودون أعمال هذه اللجنة إلى كل ما نصبو إليه من نتائج مثمرة. ويطيب لي في هذه المناسبة أن أؤكد لكم رغبة واستعداد وفد بلادي في التعاون معكم للتوصل إلى كل ما يؤدي إلى نجاح أعمالنا.

إن الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى نزع السلاح تبعث على الأمل والتفاؤل في زيادة الوعي العالمي للتخلص النهائي من كافة أنواع الأسلحة لما تشكله من خطر أساسي على السلم والأمن الدوليين. والتزاما من المملكة العربية السعودية بأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية بوصفهما ركيزة أساسية في سياستها الخارجية، فإنها تولي أهمية خاصة لتعزيز دور الأمم المتحدة في كافة المجالات، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا السلم والأمن الدوليين ونزع السلاح، وذلك إيمانا منها بأن هذه القضايا تمثل وحدة متكاملة لا يمكن بدونها للعالم أن يعيش بسلام واستقرار.

انطلاقا من موقف المملكة العربية السعودية الداعي دوما لإقرار مبدأ الأمن للجميع، وإسهاما منها في الجهود الدولية المبذولة لإزالة جميع أسلحة الدمار الشامل في كافة مناطق العالم بشكل نهائي، فقد شددت المملكة على رفضها الدخول في سباق لإنتاج واستخدام الأسلحة النووية. وكانت من أوائل الدول التي وقعت اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. كما أنها انضمت لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والامتناع عن إنتاجها أو إنتاج الأجهزة النووية المتفجرة أو الحصول عليها أو السماح لأي طرف ثالث بوضع أسلحة نووية في أراضيها. وحرصت حكومة المملكة على المشاركة بفعالية في مؤتمر نيويورك الخاص بمستقبل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية خلال انعقاده عام ١٩٩٥ وفي كافة الاجتماعات التحضيرية الثلاثة لمؤتمر الاستعراض المقرر عقده في عام ٢٠٠٠. كما أنها تبنت موقفا إيجابيا إزاء الجهود التي جرى بذلها من أجل التوصل إلى اتفاقية شاملة لمنع التجارب النووية. وشاركت في المجلس التنفيذي لمنظمة الأسلحة الكيميائية. وقد أشادت بفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ القاضية بضرورة التزام جميع الدول بمواصلة المفاوضات بحسن نية وإنهاء هذه المفاوضات من أجل القضاء على السلاح النووي في جميع جوانبه في ظل رقابة دولية محكمة وفعالة. كما عملت ضمن الجهود المكثفة التي تبذلها جامعة الدول العربية من خلال اللجنة الفنية المكلفة بوضع مشروع اتفاقية لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

إن كل هذه الجهود والمواقف ما هي إلا دليل صادق على إثبات حسن النوايا لدى المملكة العربية السعودية نحو قضايا نزع السلاح والأمن الدوليين، وخلق بيئة دولية آمنة خالية من السلاح النووي وغيره من الأسلحة الفتاكة.

إن نجاح إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في بعض مناطق العالم بفضل تعاون دولها وإدراكها لحتمية التعايش السلمي يمثل خطوة إيجابية نحو إقامة عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. ولكن منطقة الشرق الأوسط لا تزال حتى الآن مع الأسف بعيدة عن هذا الاتجاه وذلك بسبب رفض إسرائيل لأي مسعى لتحقيق ذلك حيث لا تزال إسرائيل تضع العراقيل في سبيل تحقيق هذا الهدف من خلال ربطها لمعالجة قضية الأسلحة النووية في المنطقة ضمن عملية سلام ومفاوضات شاملة بمشاركة كافة الأطراف. كما أن إسرائيل لا تزال ترفض قبول دعوة الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤتمرات حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي بالامتناع عن استحداث أسلحة نووية أو إنتاجها أو تجربتها. إضافة إلى عدم انضمامها لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الدولية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعدم حماسها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وبذلك فإن إسرائيل تظل الدولة الوحيدة في المنطقة التي تملك أسلحة وبرامج نووية وأسلحة كيميائية خارج نطاق الرقابة الدولية.

إن الموقف الإسرائيلي تجاه قضية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط وكل ما تطرحه من تبريرات يتناقض بشكل واضح وصريح مع كل ما تدعيه من رغبة في السلام. حيث أن السلام الحقيقي ينبغي أن يُبنى على الثقة وإثبات حسن النية بين دول وشعوب المنطقة، وليس على امتلاك الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وفرض سياسة الهيمنة التي لن تكون مصدر قلق وتهديد لشعوب المنطقة فحسب، بل ستشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

ومن هذا المنطلق فإن حكومة المملكة العربية السعودية تطالب الدولة الوحيدة في المنطقة وهي إسرائيل التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى اتخاذ ما يلزم من خطوات عملية وعاجلة للانضمام إليها، وذلك وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. كما ينبغي إخضاع جميع أنشطتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل أن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل.

ومع إيماننا بضرورة زيادة فعالية معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وذلك عن طريق تفعيل نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وجعلها ذات صبغة عالمية، فإننا نرى ضرورة وضع الضوابط والمعايير التي تساعد على التقدم المنشود في جميع مجالات نزع أسلحة الدمار الشامل انسجاما مع قرار الأمم المتحدة ١ (د - ١) لعام ١٩٤٦. ومن هذا المنطلق فإننا نحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تبادر إلى اتخاذ الخطوات اللازمة نحو الانضمام إليها وإخضاع منشآتها النووية لنظام الرقابة الدولية، لما في ذلك من إسهام في تحقيق الأمن والاستقرار الدوليين.

تؤيد المملكة العربية السعودية الشفافية في التسلح كإحدى وسائل تعزيز السلم والأمن الدوليين، وتؤمن بأنه لنجاح أية آلية للشفافية فلا بد أن تسترشد بمبادئ أساسية محددة هي أن تكون متوازنة وشاملة وغير تمييزية، تعزز من الأمن القومي والإقليمي والدولي لكافة الدول وفقا للقانون الدولي.

وفي هذا الإطار، فإن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية يشكل محاولة أولى من جانب المجتمع الدولي لمعالجة مسألة الشفافية على مستوى عالمي. وبالرغم من حقيقة أن القيمة المحتملة للسجل كوسيلة عالمية من وسائل بناء الثقة وكآلية للإنذار المبكر لا يمكن الجدال فيها، إلا أن السجل صادف عددا من المشكلات، أكثرها لفتا للنظر أن ما يقرب من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد امتنعت باستمرار عن تقديم معلومات إلى السجل. وهذا ما يدعونا إلى تأكيد ضرورة معالجة مخاوف هذه الدول بفاعلية وبشكل يضمن المشاركة العالمية في السجل.

وفي هذا الصدد فإن بلادي تؤكد على ما جاء في الرد المقدم من الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية إلى الأمين العام للأمم المتحدة والوارد في الوثيقة A/52/312 والمؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٧ المعنونة "سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية". فهو يؤكد أن سجلا موسعا وفقا لما تطلع إليه القرار ٣٦/٤٦ (لام) المنشئ للسجل ليشمل معلومات عن الأسلحة التقليدية المتقدمة وعن أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية وعن التكنولوجيا المتقدمة ذات التطبيقات العسكرية من شأنه أن يشكل أداة أكثر توازنا وأكثر شمولية وأقل تمييزا تجتذب عددا أكبر من المشاركين الدائمين.

في الختام تعبر المملكة العربية السعودية عن آمالها وطموحاتها نحو بناء مجتمع دولي يسوده الأمن والاستقرار والتعايش السلمي لما فيه خير البشرية جمعاء.

السيد وهبه (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب لكم ولأعضاء المكتب عن سرورنا باختياركم رئيسا للجنة الأولى. وإننا على يقين بأن قدرتكم وخبرتكم الواسعة سوف تمكننا من إتمام أعمال هذه اللجنة بصورة بناءة وبنجاح كبير. كما نود أن نشكر السيد دانابالا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح على جهوده التي يبذلها لتنفيذ المهام الملقاة على عاتقه في هذا المجال.

إن هذا الاجتماع يجيئ قبل الولوج إلى القرن القادم. والانتقال في أروقة الزمن يثير الذاكرة ويدفع الشعوب والأمم إلى أن تسترجع شريط أحداث التاريخ فتتراءى الصور البيضاء والسوداء، وتبرز المآسي التي حلت بالأجيال المتعاقبة، وكنتيجة حتمية لذلك تحاول أن تفكر على الأقل بحلول لما استمر من هذه المآسي، وبالتالي تخليص البشرية من الويلات التي يمكن أن تلحق بها.

لقد شهدت البشرية عبر تاريخها الطويل حروبا مدمرة كانت نتائجها كارثية، حيث استخدمت فيها أسلحة مختلفة وأنفقت ثروات طائلة في هذه الحروب التي كان بعضها فرصة سانحة لدول معينة لاختبار صلاحية ونوعية أسلحتها وإيجاد الذريعة لتطويرها وتوسيع المخزون منها. فبالإضافة إلى الخوف المسيطر على الشعوب من تلك الحروب وذكرياتها جاءت الأسلحة النووية لتقضي على فسحة الأمل الباقية وتجعل الجميع يعيش تحت وطأة الرعب النووي المستمر من أن استخدام هذه الأسلحة سيؤدي إلى فناء أجيال وأجيال كثيرة، وكان الشاهد ماثلا أمام أعين الجميع عندما تم استخدام هذا السلاح المدمر لأول مرة في تاريخ البشرية. ثم جاءت اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية لتنعش الآمال المتبقية من جديد بأن هذا الخطر يمكن السيطرة عليه والتحكم فيه. إلا أن الآمال عادت فتلاشت وتبخرت عندما تم تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى، لأن الثغرات في المعاهدة بقيت، وتوفرت الفرصة لبعض الدول لكي لا تنضم إليها، الأمر الذي أضر بعالمية المعاهدة وهو أهم شرط فيها، والأمر الذي فتح الأبواب أمام سباق تسلح نووي جديد بعد تمديد المعاهدة، وذلك في ظل نظام دولي غير مستقر وغير عادل.

لقد ناشدت سورية والدول العربية ومعظم دول العالم الدول النووية الخمس خلال مؤتمر المراجعة في عام ١٩٩٥ بألا تستثني هذه المعاهدة أية دولة من الانضمام إليها، الأمر الذي لم يلق آذانا صاغية، مما أدى إلى سباق تسلح نووي جديد شهدناه جميعا. وهذا السباق أعطى الدليل الواضح على قصور هذه الاتفاقية، التي لم تمنع التجارب النووية بكافة الأشكال والأساليب، ولم تضع حدا للتطوير النوعي للأسلحة النووية، وبالتالي فهي تسمح للدول النووية بمتابعة برامجها الرامية إلى تطوير أسلحتها النووية من خلال عمليات المحاكاة والتجارب دون مستوى الحالة الحرجة. وبذلك لم تكن معاهدة شاملة، بل سهلت الطريق أمام سباق التسلح النووي.

لقد تم إقامة العدل من المناطق الخالية من الأسلحة النووية في معظم مناطق العالم. إلا أنه في الشرق الأوسط وهو المنطقة الحساسة والاستراتيجية، لا تزال إسرائيل وحدها - ووحدها فقط - ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالإضافة إلى أنها تدير منشآت نووية ترفض إخضاعها إلى نظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهي تحظى بدعم من القوى النووية التي مكنتها من امتلاك السلاح النووي. وهنا نذكر بأن إسرائيل تحتل المرتبة السادسة بعد الدول النووية الخمس في امتلاك مادة البلوتونيوم العسكري، إذ يبلغ مخزونها حوالي ٥٠٠ كيلوغرام من البلوتونيوم المستخدم لأغراض عسكرية، وذلك بحسب ما أوردته نشرة "علماء الذرة" (Bulletin of Atomic Scientsts) المتخصصة، التي تصدر في الولايات المتحدة الأمريكية، عدا الصواريخ النووية التي يعرفها الجميع. إنه من غير المقبول أن تستمر سياسة المعايير المزدوجة في التعامل مع الدول، بحيث تحظى تلك الدولة بكل أنواع الدعم والحماية ويتم تزويدها بأحدث أصناف التقنية والأسلحة المتطورة، وفي مقدمتها السلاح النووي، في حين يتم منع وصول التكنولوجيا وحجبها - حتى التكنولوجيا البسيطة منها - إلى دول أخرى تحتاجها لأغراض سلمية، ولا سيما لأغراض التنمية في تلك البلدان. إن المجتمع الدولي مطالب الآن أكثر من أي وقت مضى بأن يمارس ضغوطه على إسرائيل ويحثها على الانضمام إلى هذه المعاهدة - معاهدة حظر الانتشار للأسلحة النووية - وإخضاع منشآتها إلى نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالتالي التخلي عن

عقيدتها العسكرية العدوانية في امتلاك السلاح النووي في هذه المنطقة بالذات، والتخلي عن احتلالها للأراضي العربية وتهديد الأمن والسلم ليس في المنطقة فحسب بل الأمن والسلم الدوليين.

إن أولويات المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح هي الأولويات التي تم تحديدها بوضوح في وثيقة الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح عام ١٩٧٨، التي أوضحت بجلاء أن موضوع السلاح النووي يحتل الأولوية القصوى في برنامج عمل المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح، الأمر الذي ازداد تأكيده في فتوى محكمة العدل الدولية بشأن عدم مشروعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية الفتاكة، لما لذلك من تهديد خطير للأمن والسلم الدوليين.

ومن جانب آخر، إننا نتطلع إلى انعقاد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والتي أصبح انعقادها أمرا ملحا لمعالجة مسائل نزع السلاح في ضوء التطورات التي تشهدها الساحة الدولية والتي تنطوي على قدر كبير من الخطورة وبما يستلزم معالجتها على نحو عاجل.

ومن ناحية أخرى تتناول الجمعية العامة في دورتها الحالية مشروع قرار يعالج مسألة التحضير للمؤتمر الدولي المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والمزمع عقده في عام ٢٠٠١. وبهذا الصدد، إننا نؤكد بأن نطاق المؤتمر يجب أن ينحصر في معالجة موضوع الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

إن الحقيقة الماثلة أمامنا هي أن الانتقال من قرن إلى آخر لا يعني بأن الشعوب ستنتقل إلى القرن الجديد دون هموم وآلام. إن الشعوب تنتقل بفعل الزمان، وهي حاملة معها همومها ومشاكلها وآلامها وآمالها. ومن أهم هذه الآمال العريضة إزالة الأسلحة النووية بكاملها، كونها أعتى الأسلحة وأفتكها وأكثرها تدميرا على الشعوب.

دعونا ونحن على حافة انتهاء هذا القرن، ومع بزوغ قرن جديد، أن نلتزم بالمثل العليا المشتركة بين جميع الشعوب، وأهمها تحقيق العدالة والإنصاف، وتأمين الكرامة الإنسانية وعدم المضي في محاولات إذلال الشعوب واضطهادها والفتك بها من خلال جعلها مسرحا لتجارب الأسلحة الفتاكة. إن القضاء على الهموم والمعضلات والآلام التي تحملها الشعوب معها إلى القرن القادم يتم فقط بتوفر الإرادة السياسية الصادقة، وبالالتزام الدقيق بالمعاهدات والمواثيق الدولية التي بين أيدينا، وبالتخلي عن ازدواجية المعايير، مما سيمكننا من تحقيق هدفنا الأسمى في نزع السلاح النووي أولا والأسلحة الفتاكة الأخرى بغية تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

السيد بادكان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أرجو أن تتقبلوا تهانئ وفدي، سيدي، على توليكم رئاسة هذه اللجنة للجمعية العامة. وأرجو أن أطمئنكم بأنكم ستحظون بكامل دعمنا وتعاوننا في المهام التي تنتظرنا. وفي نفس الوقت، أود أن أعرب عن خالص شكري لسلفكم على الكفاءة التي أدار بها مداولاتنا خلال الدورة السابقة.

كان العقد المنصرم في الشرق الأوسط أشبه بصيغة الروائي الانكليزي ديكنز، فقد كان أفضل الأزمنة وكان أسوأ الأزمنة. كان هذا العقد من أفضل الأزمنة نتيجة لعملية السلام التي بدأت بين إسرائيل ومصر ثم اتسعت وشملت اتفاقا بين إسرائيل والفلسطينيين من خلال عملية أوسلو ثم معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن. وعلاوة على ذلك، نشأت صلات جديدة مع دول أخرى في المنطقة، وهي صلات تواصل الاتساع. كما أحرزنا بعض التقدم على المسارين السوري واللبناني من عملية السلام. وإسرائيل مستعدة لاستئناف هذه المفاوضات بحيوية، مع إدراكنا بأن ذلك قد يؤدي إلى أن نتحمل مخاطر أمنية محسوبة في إطار الاتفاق الذي نتوصل إليه.

وفضلا عن ذلك، بدأت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية من جديد المفاوضات في ١٣ أيلول/ سبتمبر للتوصل إلى حل لقضايا الوضع الدائم. وقد جاء ذلك بعد مذكرة شرم الشيخ التي وقعت في ٤ أيلول/سبتمبر والتي تمر الآن بمرحلة التنفيذ. وأصبح الطريق الآن ممهدا لاستئناف عملية السلام بحيوية، مما يعبر عن تصميم إسرائيل على التوصل إلى السلام والاستقرار والأمن على الصعيدين الثنائي والإقليمي.

ولكننا إذا ما استعرضنا أمن منطقتنا يمكن أن نرى أن العقد الأخير كان أيضا أسوأ الأزمنة. فتزايد انتشار أسلحة الدمار الشامل، إلى جانب عدم قدرة الأنظمة الدولية للأمن وتحديد الأسلحة على مواجهة التحديات التي يمثلها هذا الانتشار في الشرق الأوسط مواجهة كافية، يغطي سببا كافيا للقلق. وعلاوة على ذلك، شهد العقد الأخير زيادة

في الخطر الذي يشكله الإرهابيون على عملية السلام وعلى الاستقرار الداخلي في مختلف البلدان على السواء. وإضافة إلى ذلك، قد نشهد تصاعدا في الإرهاب غير التقليدي أيضا كتهديد ماثل في المستقبل القريب.

ولم يكن العقد الأخير جيدا بالنسبة لترتيبات تحديد الأسلحة. فالتجارب النووية التي أجريت، واكتشاف الأسلحة ذات قدرات على الدمار الشامل في العراق بعد حرب الخليج، وبرنامج كوريا الشمالية النووي السري، وكذلك اختبارات القذائف التي أجرتها إيران وكوريا الشمالية، كل ذلك يثير تساؤلات خطيرة حول فعالية الاتفاقيات العالمية لتحديد الأسلحة.

ولننظر إلى مسألة العراق. العراق وقّع على معاهدة عدم الانتشار وصادق عليها، ووقّع على اتفاق الضمانات الشامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وظل خلال السنوات الثماني الماضية يخضع لأشد نظم تحديد الأسلحة ونزع السلاح تدخلا. ولكن جميع تلك الآليات لم تمنع العراق من الاحتفاظ ببرنامجه السري لتصنيع أسلحة الدمار الشامل من كيميائية ونووية وبيولوجية. ولا يزال العراق يشكل خطرا كبيرا على الأمن والسلم الدوليين. بل إن العراق هدد إسرائيل تهديدا مباشرا بافنائها بالأسلحة الكيميائية وهاجم بالفعل السكان المدنيين الإسرائيليين بقذائف مميتة.

والعملية السياسية الحالية، التي يتجلى فيها اعتراف متنام بعقم استخدام القوة كوسيلة لتحقيق الأهداف السياسية، لم تغير بعد الأوضاع الاستراتيجية تغييرا أساسيا لا رجعة عنه، ولم تغير حالة التهديد العامة اتي تعيش إسرائيل وتعمل فيها. ولا يشارك جميع جيراننا بعد في الاستعداد للتخلي عن التهديد باستعمال القوة والالتزام بتسوية الصراعات بالوسائل السلمية. وما زالت الحرب والعنف يعتبران لدى البعض من الأدوات المشروعة في السياسة، بل ويدافعون عنهما. وينظر البعض إلى جوانب القصور الملازمة لأنظمة تحديد الأسلحة باعتبارها عقبات هامشية فحسب ينبغي تجاوزها، أو، في أسوأ الأحوال، ثغرات تمكن من اكتساب القدرة على إنتاج أسلحة الدمار الشامل ووسائل توصيلها. وإسرائيل تواجهها دول مسلحة تسليحا ثقيلا تضمر لها درجات متفاوتة من العداء، بينما تملك ترسانات من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية. بل إن من الأمور الداعية إلى اليقظة أن بعض جيراننا، بعد مرور ٥٠ سنة على المحرقة، ما زالوا يفكرون في استخدام الغاز السام ضدنا.

وفي هذا الوضع الجيوستراتيجي تجد إسرائيل نفسها صغيرة الحجم، بلا عمق استراتيجي. وهي تعتمد اعتمادا كاملا على مصادر خارجية للطاقة، كما تفتقر إلى الموارد الطبيعية الأخرى، بما في ذلك المياه. وكثافة إسرائيل السكانية ومراكزها الصناعية تجعلها ضعيفة بوجه خاص أمام الهجمات. وفي هذا السياق ينبغي اعتبار الكميات الضخمة من القنابل والقذائف القادرة على إلحاق دمار عشوائي وإصابات بالسكان المدنيين، في مقام واحد مع أسلحة الدمار الشامل.

وقد أثبتت الأدلة أن الاتفاقيات الدولية وحدها لا يمكن أن تمنع انتشار الأسلحة، خاصة الأسلحة غير التقليدية. هل يعني هذا أننا ينبغي أن نوقف جهودنا للحفاظ على هذه الاتفاقيات؛ والإجابة، من جهة، هي "لا، إذ لا يوجد في الواقع بديل أفضل". ومن الجهة الأخرى، لا يمكن أن نخدع أنفسنا بفعالية هذه الاتفاقيات. ولكن بالإضافة إلى التحسينات التكنولوجية والإجرائية التي يمكن أن تزيد من فعالية هذه المعاهدات، يجب أن نعمل جاهدين على اتخاذ نهج إقليمي. وهذا الجهد الإقليمي، الذي يتضمن حسب الاقتضاء ولايات الصكوك الدولية، هو النهج الوحيد الذي يمكن أن يضمن لنا التوصل إلى الاستقرار والأمن على الصعيد الإقليمي، وفي نهاية المطاف على الصعيد العالمي أيضا.

لقد أثبتت التجارب في مناطق أخرى من العالم أن الثقة الكاملة لا يمكن أن تتحقق بنجاح إلا عندما تدخل الدول في ترتيبات إقليمية ملزمة قانونيا، وتشمل امتثالا مشتركا قابلا للتحقق منه. أما التحقق بواسطة طرف ثالث، فإنه مهما كان فعالا وحسن النية، فإنه لن يحقق نفس الدرجة من الاطمئنان التي يمكن أن تتحقق عندما يقوم به خبراء من الدولة التي يهددها الانتهاك.

ولذا فإن نهجنا نحو الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط يتألف من العناصر التالية.

الأول، بين تلك العنصار هو أولوية عملية السلام والتسوية النهائية التي ينبغي أن تؤدي إلى سلام دائم وشامل. وينبغي لجميع مسائل الأمن وتحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي أن تعالج في هذا السياق.

ثانيا، إن عملية السلام عملية إقليمية ويجب أن تشمل جميع دول المنطقة. وفي هذا الإطار ينبغي اتخاذ تدابير لبناء الثقة والأمن. ولا يمكن لترتيبات تحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي أن تتحقق إلا على مثل هذا الأساس. ولتدابير بناء الثقة دور تؤديه هنا، وكانت محادثات المؤتمر الآسيوي للاستشعار عن بعد خطوة في هذا الاتجاه.

ثالثا، ينبغي اتباع نهج تدريجي، يخطو خطوة خطوة. وأي محاولة لفرض بند على جدول الأعمال العام لا ينبغي تناوله إلا في مرحلة لاحقة من العملية، سيحكم عليها بالفشل.

رابعا، إن التقدم المحرز في تحويل المنطقة إلى بيئة أكثر سلاما واستقرارا وأمنا هو الذي يحدد في نهاية المطاف سرعة ونطاق تدابير تحديد الأسلحة التي يتم التفاوض بشأنها وتنفذ بفعالية في المنطقة.

خامسا، من الضروري جعل عملية السلام خالية من الإرهاب والعنف. فالمتطرفون في منطقتنا يدعمون العنف التقليدي وغير التقليدي المحتمل ويمولونه ويشجعون عليه ويمارسونه. وهذا العنف اتخذ أشكالا عديدة تهدف إلى تعويق الحياة اليومية للسكان المدنيين، وتحطيم عزيمتهم وتدمير الاقتصاد. ويهدف الإرهاب، فوق كل شيء إلى حرف عملية السلام عن مسارها، وهي التي تسعى إسرائيل ودول أخرى من المنطقة وخارجها جاهدة إلى دفعها إلى الأمام.

سادسا، ينبغي لجميع الخطوات والتدابير التي تعتمد من خلال تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي وعمليات السلام أن تستهدف زيادة الاستقرار العام في المنطقة. ولا ينبغي لها في أي مرحلة أن تضعف أمن أي دولة، ولا أن تسمح لأي أطراف بإساءة استخدام هذه العمليات لاكتساب مزايا عسكرية على حساب الأطراف الأخرى.

سابعا، يحق لكل دولة، أن تتمتع بدرجة رفيعة من الأمن الشامل، تعرف بأنها التحرر من الأخطار التي تهدد وجودها ورفاهها. ولذلك، ينبغي تعويض أوجه الضعف الهيكلية بالقدرات التي توازنها. ومتطلبات الدفاع عن النفس وردع العدوان هي الاحتياجات المشروعة الوحيدة التي ينبغي أخذها في الاعتبار في عملية الحد من التسلح والأمن الإقليمي.

ثامنا، ما يمكن التوصل إليه من عمليات واتفاقات يجب أن يراعي لا الأخطار والقدرات التي تمثلها كل دولة على حدة وكل كيان لا يتسم بسمات الدولة، بل أيضا الأخطار والقدرات الناشئة عن التحالفات والمعاهدات والأحلاف السياسية والأحلاف العسكرية الإقليمية، وعن الاتفاقات بين دول الإقليم.

وتطمح إسرائيل إلى تحقيق السلام والأمن لجميع شعوب الشرق الأوسط، بحيث تعيش حياة خالية من التهديد باستعمال القوة. وفي هذا السياق نأمل أن يأتي اليوم الذي يوفر فيه إطار أمني إقليمي شامل لجميع بلدان الشرق الأوسط حسبما ستعرف المنطقة الإقليمية، استجابة تعاونية متعددة الأطراف إزاء المشكلات الأمنية الموجودة في المنطقة. ونحن نعتقد بأن عملية السلام والحد من التسلح والأمن الإقليمي ينبغي أن تعزز كلها أمن كل دولة تشترك فيها الأمر الذي يسهم في تحقيق الاستقرار والأمن للمنطقة بأسرها.

لذلك فإن هذه اللحظة لحظة مناسبة لبحث قضايا الشرق الأوسط المدرجة في جدول أعمال اللجنة. أولا، لأن إسرائيل تعتقد اعتقادا جازما بأنه سيجري فيما بعد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يمكن التحقق من أمورها بصورة متبادلة. ونحن نود أن نرى هذه المنطقة وقد خلت من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، فضلا عن الأسلحة التسيارية. ونعتقد أن من الضروري إنشاء مثل هذه المنطقة بفضل مفاوضات مباشرة بين الدول بعد أن تعترف كل منها بالأخرى. وتنشئ علاقات سلمية تامة فيما بينها. ولا يمكن أن تنشئها جهات بخلاف الأطراف نفسها، كما لا يمكن إنشاؤها في ظل حالة تعتقد فيها بعض الدول أنها في حالة حرب مع دولة أخرى وترفض مبدأ إقامة علاقات سلمية.

وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد مرة أخرى على أن الشرق الأوسط، بخلاف مناطق أخرى من العالم أنشئت فيها مناطق خالية من الأسلحة النووية، يشهد تهديدا مستمرا ضد وجود إحدى دول المنطقة بالذات، وهذه الدولة هي إسرائيل، وهذا يؤثر بصورة مباشرة على قدرة المنطقة الإقليمية على إنشاء مثل هذه المنطقة. لذلك، فإن مثل هذه المنطقة ينبغي أن تكون موضوعا لمفاوضات مباشرة وخاضعة للتحقق المتبادل. وعندئذ فحسب، فإنها ستحقق، على أساس إقليمي، أهداف عدم الانتشار المحددة في معاهدة عدم الانتشار.

ثانيا، لأن البند ٧٩ من جدول الأعمال المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" يمثل مناورة سياسية سافرة. وبينما نعمل على تهيئة ظروف أسلم وأكثر أمنا في منطقتنا الإقليمية، سيفسر طرح مشروع القرار المتحيز مرة أخرى على أنه دليل واضح على الطريقة المضللة التي تتناول بها هيئات الأمم المتحدة المعضلات الأمنية في الشرق الأوسط. وفضلا عن ذلك، لا يضيف مشروع القرار من الناحية الجوهرية أية قيمة جديدة إلى ما تضيفه مشاريع القرارات الأخرى المطروحة للنقاش فعلا في اللجنة الأولى. وقد يستغرب المرء مرة أخرى إزاء عدم لياقة خص إسرائيل بالذكر على نحو سلبي بينما تدعى إسرائيل إلى الانضمام إلى توافق الآراء بشأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. إذ يركز ما يسمى مشروع القرار المتعلق بـ "الحظر" تركيزا تاما على منطقة إقليمية واحدة متجاهلا الانتشار النووي في مناطق إقليمية أخرى. وهو يهمل أيضا الحقيقة المتمثلة في أن الخطر الفعلي للانتشار النووي في الشرق الأوسط يأتي من بلدان تشارك، ويفترض أنها تشارك، رغم كونها أطرافا في معاهدة عدم الانتشار النووي، في جهود جارية لحيازة الأسلحة النووية ووسائل إيصالها.

من الواضح أن خص إسرائيل بالذكر يكشف عن الدوافع المتحيزة الكامنة وراء مشروع القرار هذا. إذ لا يوجد مشروع قرار آخر يدعو بوجه خاص دولة واحدة بالاسم من بين غير الأطراف إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو أية معاهدة أخرى.

ونظرا لكل ذلك، تحث إسرائيل المجتمع الدولي على رفض هذه الممارسة الدبلوماسية المدمرة، وعلى إظهار مساندته لعملية السلام، برفع هذا البند من جدول أعمال الأمم المتحدة.

وبطبيعة الحال، تشترك إسرائيل أيضا في الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي للحد من انتشار الأسلحة التقليدية والأسلحة غير التقليدية وتؤيد، عند الاقتضاء، الاتفاقات العالمية التي يمكن أن تكمل الاتفاقات القائمة على الصعيد الإقليمي. والواقع أن إسرائيل، ما برحت تدعم وتشارك على نحو فعال في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى منع انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية والقذائف التسيارية، على الأقل من خلال آليات الحد من الصادرات المسترشدة بآليات فريق الموردين النوويين وفريق استراليا ونظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف، الذي تتقيد به إسرائيل.

وتؤيد إسرائيل بشدة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتأمل أن تتحقق في القريب العاجل الظروف اللازمة لبدء نفاذها. وقد كانت إسرائيل من بين البلدان التي تبنت قرار الجمعية العامة المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ الذي اعتمد المعاهدة. وقد وقعت إسرائيل على تلك المعاهدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

لقد بذل بلدي منذ إنشاء اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ قصارى جهوده للاشتراك في إعداد العناصر التي يتألف منها نظام التحقق المتعلق بتلك المعاهدة. ونحن نتوقع أن تستكمل وتجهز في القريب العاجل العناصر الأساسية لذلك النظام، وهي نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي والقدرة التامة على إجراء عمليات التفتيش الموقعي دون أية تجاوزات. ونرى أن هذا شرط أساسي لبدء النفاذ حسبما تقتضيه الفقرة الأولى من المادة الرابعة من المعاهدة.

وعند النظر في التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ينبغي لنا أيضا أن ننظر في عاملين آخرين، هما: أولا، تحقيق المساواة في السيادة لإسرائيل في إطار أعمال المنظمة، وثانيهما التطورات الجارية في منطقتنا الإقليمية، بما فيها مسألة انضمام دول الشرق الأوسط إلى تلك المعاهدة.

لقد وقعت إسرائيل على اتفاقية الأسلحة الكيميائية ولكنها لم تصدق عليها بعد. ونحن نلاحظ بقلق أن بعض البلدان العربية الهامة لم تقم حتى بالتوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، - ناهيك عن التصديق عليها - بل أعلن بعضها صراحة أنه لا يعتزم أن يفعل ذلك. وذلك بالتأكيد أحد العوامل التي يتعين أن تأخذها إسرائيل في الاعتبار حينما تتخذ قرارها بشأن التصديق.

أما فيما يتعلق بالألغام الأرضية، فدولة إسرائيل تؤيد بكل قوة هدف اتفاقية أوتاوا النهائي وهو الحد من الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد. بيد أن إسرائيل تشترك في عمليات دفاعية مستمرة ضد الإرهابيين الذين يهاجمون المدنيين ويتسللون عبر حدودنا. وهكذا، نبقى عاجزين بصورة فريدة، في الوقت الحاضر، عن مساندة سن حظر كامل فوري للألغام

الأرضية ولن نتمكن من ذلك في الفترة التي تكون فيها تلك الألغام الأرضية ضرورية لضمان المتطلبات التشغيلية والأمان لقواتنا ولمدنيينا. إلا أن كمياتها تُستبقى عند الحد الأدنى الضروري، واستخدامها يبقى مقيدا بدقة بالقيود التي حددها البروتوكول الثاني لاتفاقية أسلحة تقليدية معينة.

وفضلا عن ذلك، سنَّت إسرائيل في عام ١٩٩٤ وقفا اختياريا على تصدير الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وتجدده على أساس دوري مرة كل ثلاث سنوات. واشتركنا مع الجمعية العامة في المطالبة بفرض وقف اختياري، ونأمل في أن نساهم في وضع اتفاق لحظر جميع عمليات نقل الألغام الأرضية. ولقد توقفت إسرائيل، في حدود هذا الإطار، عن إنتاج كافة الألغام الأرضية من هذا النوع.

فضلا عن ذلك، تشارك إسرائيل بنشاط في مشروع التوعية بشأن الألغام الذي استهلته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في أنغولا. ويشارك المتطوعون الإسرائيليون بدرجة كبيرة في المشروع، بدءا من تثقيف السكان بصورة مباشرة وبطريقة عملية لإيجاد الوعي بشأن الألغام، وإثراء النظام التعليمي الأوسع نطاقا في هذا المجال. وإنشاء قاعدة بيانات لضحايا الألغام الأرضية. وإضافة إلى ذلك، ساهمت إسرائيل بدرجة كبيرة في الاحتياجات المالية للمشروع.

وفي انطلاقة تنم عن إمكانية إحراز المزيد من التقدم، اشتركت إسرائيل مع جارتها الأردن، في عملية لإزالة الألغام، تطلبت موارد متنوعة. وفي الحقيقة يمثل هذا التعاون الثنائي زخما لبذل جهد مشترك على نطاق أوسع. واستهلت إسرائيل مؤخرا مشروعا رباعيا يجمع بين إسرائيل والأردن وكندا والنرويج لبذل جهود تعاونية من أجل إزالة الألغام من وادي الأردن. وأعربت بلدان أخرى عن اهتمامها بالاشتراك في المشروع.

وأسفرت النتائج الإضافية الفرعية للمشروع عن اشتراك إسرائيل مع الأردن في وضع برنامج لإصلاح الأضرار التي سببتها الألغام الأرضية في الماضي، بهدف إثارة الوعي، وتدريب الموظفين الطبيين، وبخاصة، إعادة تأهيل ضحايا الألغام الأرضية والأشخاص الباقين على قيد الحياة بعد إصابتهم بألغام أرضية. وفي الحقيقة، نظمت إسرائيل واستضافت في نيسان/أبريل الماضي، حلقة عمل دولية معنية بإعادة تأهيل ضحايا الألغام الأرضية.

وتشترك إسرائيل في المناقشات بشأن اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة، ووصلت إسرائيل إلى المرحلة النهائية للتصديق على البروتوكول الثاني المعدل، المتعلق بالألغام، والبروتوكول الرابع، المتعلق بأسلحة الليزر.

وفيما يتعلق بتدبير بناء الثقة المتصل بالشفافية في مجال الأسلحة، تؤيد إسرائيل مبدأ سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وتعد تقريرا سنويا عنها. بيد أننا لا نعتقد بأن توسيع نطاق السجل سيؤدي إلى نتيجة. ونرى بدلا من ذلك أنه ينبغي تكريس الجهود لتشجيع الدول على إعداد وتقديم تقارير إلى السجل الحالي. ونستغرب سماع دول مجاورة لنا تطالب بصوت عال بتوسيع نطاق السجل بدرجة كبيرة، مع رفضها هي نفسها تقديم تقارير حتى بمقتضى النطاق الحالي المحدود.

لقد احتفلت إسرائيل والشعب اليهودي مؤخرا بالسنة اليهودية الجديدة سنة ٥٧٦٠ بإقامة الصلاة من أجل السلام والوئام على الأرض. وحكومة إسرائيل الجديدة ترغب في اتخاذ خطوات شجاعة وجريئة لتعزيز المصالحة بيننا وبين جيراننا الفلسطينيين. بل الأكثر من ذلك، على نحو ما ذكرنا، ننشد بنشاط تحقيق السلام مع جيراننا، بمن فيهم سورية، حتى مع تحمُّل المسؤولية عن أخطار أمنية محسوبة.

بيد أن ذلك لن يحدث إن لم يكن مشفوعا بخلوه من التهديدات بالإبادة والإرهاب والحرب. وعندئذ فقط سنعيش لنرى تنفيذ رؤيا أنبيائنا القدامى:

"فيطبعون سيوفهم سككا ورماحهم مناجل. لا ترفع أمة على أمة سيفا ولا يتعلمون الحرب في ما بعد". (أشعيا ٢:٤)

بوسعنا أن نحقق هذا الهدف. والفرصة متاحة الآن. فلنقتنصها.

السيد أميهو (بنن) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وفدي، أود أن أنقل لكم، سيدي، أحر تهانئنا على انتخابكم عن جدارة رئيسا للجنة الأولى في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. ووفدي، إذ يعلم مهاراتكم الاستثنائية، يثق بأن عملنا تحت رئاستكم سيؤتي ثمارا مشجعة جدا.

ونقدم تهانئنا أيضا إلى السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة الذي لا يألو جهدا في تعـــزيز السلام والأمن الدوليين.

جدول الأعمال المعروض علينا يدعو إلى السرور كما أنه متنوع، ولكنه معقد أيضا. ووفدي يؤكد لكم أننا سوف نتناوله بروح صريحة وبناءة.

بنن، بتقاليدها، بلد محب للسلام متفان في سبيل العدالة، يسعى من خلال مؤسساته ومجتمعه المدني إلى بناء ثقافة السلام والتسامح ويعارض تسوية المنازعات والاختلافات بالعنف، ويولي أولوية للمفاوضات والحوار. واستلهاما بهذه الروح، قررت حكومة بنن أن تشارك في عمليات حفظ السلام في أرجاء العالم وألزمت نفسها بمواصلة المشاركة في تلك العمليات.

اليوم، بالرغم من الجهود التي تُبذل حاليا لتحقيق نزع السلاح العام الكامل، يواجه المجتمع الدولي خطر استفحال حالة انعدام الأمن. وللتدليل على ذلك، يكفي ببساطة أن نستعرض حالات التوتر والصراعات الكامنة أو الظاهرة في أنحاء العالم. وحالات التوتر في منطقة معينة في السنة الماضية أسفرت عن التسارع في سباق الأسلحة النووية، وهو سباق يراقبه العالم بلا حول ولا قوة. وفي هذا الصدد تقع على الدول النووية الخمس مسؤولية كبرى أمام المجتمع الدولي حينما يتعلق الأمر بممارسة الضغط للتخلص من الأسلحة النووية من كوكبنا الأرض. ولذلك ينبغي تشجيع جهود نزع السلاح المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وهذه الجهود دليل على وعي الرأي العام الدولي المتنامي بالتهديد الذي تتعرض له الكرة الأرضية.

إن تكاثر الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، يتسبب في زعزعة الاستقرار السياسي ويقوض التنمية. وقارتي، أفريقيا، تدفع يوميا، ثمنا باهظا عن ذلك: مذابح للسكان، وحرب أهلية وأعمال لصوصية واسعة النطاق، وما إلى ذلك. فالجماعات المسلحة تجند الأطفال بالقوة، وتدربهم على استعمال الأسلحة وتحولهم إلى جنود أطفال تدربهم على قتل الأبرياء بلا شفقة.

ومن عواقب انتشار هذه الأسلحة ما تشكله من تهديد لسيادة القانون والديمقراطية في بلداننا التي لا تزال ضعيفة البنيان. ويجب أن نوقف هذا الاتجاه، ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير جادة لتحقيق ذلك.

وهذا هو السبب في اشتراك حكومة بلدي بنشاط كبير في أعمال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لتطبيق الحظر الاختياري على استيراد وتصدير وصنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا، الموقَّع في أبوجا، نيجيريا، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. ويناشد وفدي جميع مناطق العالم أن تنفذ تدابير مماثلة.

وفي سياق تدابير نزع السلاح العملية قد يكون من المستصوب أن يساعد المجتمع الدولي البلدان المعنية في جمع وتدمير هذه الأسلحة. كما أن تدريب ضباط الجمارك والأمن مهم وثمة حاجة إلى المساعدة التقنية. فبغير تضافر العمل الدولي لن يمكن وقف انتشار الأسلحة الصغيرة بصورة تذكر.

ويرحب بلدي في هذا الصدد بقرار الأمم المتحدة، عملا بقرار الجمعية العامة ٧٧/٥٣ هاء، المؤرخ ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، بأن ينظم مؤتمرا دوليا في جنيف في عام ٢٠٠١ يكرس لهذا الموضوع. ولدينا أمل وطيد في أن يكون حضور وفودنا هذا المؤتمر على مستوى رفيع، وأن يكون بمثابة بداية جديدة من المجتمع الدولي في كفاحه المستميت ضد انتشار هذه الأسلحة.

ولذا نحيي العمل الدؤوب الذي اضطلع به الأمين العام بتعيين مدير للمركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، استجابة لطلب قُدم في العام الماضي. ويولي وفدي أهمية كبيرة لدور المراكز الإقليمية في تعزيز الدبلوماسية الوقائية، التي تعتبرها بنن أحد الأعمدة البالغة الأهمية في صرح السلم والأمن الدوليين.

وعلى المسار نفسه، فإن بدء نفاذ اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، في ١ آذار/مارس ١٩٩٩ تقدم مهم. بيد أن من المؤسف أن المتقاتلين في عدة حروب حول العالم يواصلون استخدام هذه الأسلحة الهمجية، وأن المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، هم ضحاياها. ومن ثم فإن وفدي يناشد بإلحاح كل البلدان التي لا تزال تتردد في التوقيع والتصديق على الاتفاقية أن تنضم إلى الذين اختاروا ألا يعرضوا بعد الآن أبناءنا وأهالينا الآمنين إلى أخطار التشويه - إن لم يكن القتل على الفور.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية فلا يزال من الأمور المقلقة أن نلاحظ استمرار دول معينة في صنع وتخزين هذه الأسلحة وتحسينها سرا. فهذه الدول تعرض بهذا السلم والأمن الدوليين لخطر داهم.

والتدابير اللازمة لإحلال الأمن في العالم تشمل تقييد بيع المعدات العسكرية إلى المناطق الحساسة؛ وتحديد فتح الاعتمادات لشراء هذه المعدات؛ وتدابير دولية ملزمة لضمان ألا يتجاوز الإنفاق العسكري نسبة منخفضة من الناتج القومي الإجمالي؛ والتعاون على حظر استغلال المواد الخام في تمويل الصراعات المسلحة؛ وإدراج الذخائر والأسلحة الصغيرة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

ولا تترك صورة السلم والأمن الدوليين سببا للغبطة، ولكن كما علَّمنا التاريخ أن الجنس البشري ظل دائما قادرا على القفز في الوقت الحرج قفزة منجية، فإننا نجرؤ على أن نرجو أن يأتي القرن الجديد والألفية الجديدة في منجى من دمار الحروب التي شهدناها على مدى هذا القرن الآفل، ويعود الفضل في ذلك جزئيا إلى الجهود الدؤوبة من جميع الوفود الممثلة هنا.

السيد بيلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب باسم وفد أوكرانيا عن تهانئنا لكم، سيدي، بتوليكم رئاسة اللجنة الأولى. ونحن على ثقة أن عمل اللجنة سيكون بنَّاء وفعالا بتوجيهاتكم الحكيمة وبالمشاركة النشطة من جميع الوفود.

ولقد ظلت الأمم المتحدة منذ أول أيام إنشائها عامل تعاضد هاما دائما في صون السلم والأمن الدوليين. ومع مراعاة النطاق الضخم من المشاكل التي تواجه أغلبية البلدان في حل قضايا نزع السلاح في كل أرجاء العالم في الوقت الراهن، فإن الدور البارز للأمم المتحدة بوصفها أداة فعالة في توضيح الآراء العامة في هذا الصدد دور متزايد.

وأوكرانيا التي أصبحت دولة مستقلة أعلنت خيارها، متخلية عن ترساناتها النووية - وهي من بين أقوى الترسانات في العالم. ونحن في المشاركة الفعالة في عملية نزع السلاح النووي والقضاء على الأسلحة الاستراتيجية، ننطلق من تفهم أن المصالح الوطنية لدولتنا تحفظ باشتراكنا في كل المعاهدات في نطاق الاستقرار الاستراتيجي. ويمكن للمرء أن يشير من تلك الصكوك القانونية الدولية إلى معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، ومعاهدة القوات النووية المتوسطة، ومعاهدة ستارت الأولى، التي أسهمت في تجنيب البشرية شهود كارثة نووية.

وأوكرانيا تتمسك باستمرار في سياستها الخارجية بالتزاماتها بموجب المعاهدات المبرمة في ميدان نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية. ويشهد على ذلك إزالتنا حتى الآن لنسبة ٦٤ في المائة من مجموع عدد الأسلحة الاستراتيجية الموزوعة في أراضي أوكرانيا. وهذا الرقم يتجاوز كثيرا الرقم المنصوص عليه في معاهدة ستارت بالنسبة للمرحلة الثانية من التخفيضات والتحديدات، التي سوف تستكمل بحلول نهاية هذا العام. وهذه التخفيضات وحدها ستنقذ العالم من إمكانات نووية تتعدى الترسانات النووية لدى فرنسا والمملكة المتحدة مجتمعة.

ونحن نتابع عن كثب التطورات في مجال معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية. وتقوم هذه المعاهدة اليوم، كما كانت طوال أكثر من ٢٥ عاما، أداة فعالة لتعزيز السلام وتوطيد الاستقرار الاستراتيجي في العالم. ولذا فنحن ندعو جميع الدول الأطراف إلى أن تمتنع عن أي أعمال انفرادية لا تتفق مع أحكام المعاهدة ويمكن أن تكون لها آثار سلبية على سلامتها أو فعاليتها.

وبلدنا، الذي عانى شعبه الآثار المروعة المترتبة على كارثة تشيرنوبيل، يدرك إدراكا تاما التهديد الفعلي الذي تشكله الأسلحة النووية للبشرية. ونحن على اقتناع عميق بأن النهوض بكفاءة معاهدة عدم الانتشار وإضفاء الطابع العالمي عليها هما أفضل السبل لتعزيز نظام عدم الانتشار. والدور الرائد في هذه العملية ينبغي أن تضطلع به جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، والتي تُشجَّع على اتخاذ خطوات عملية من أجل نزع السلاح النووي. وهذه الدول بدورها يمكنها أن تشجع بلدان العتبة على التخلي عن تطوير برامجها النووية.

لقد تلقت أوكرانيا بشعور من القلق المعلومات المتعلقة بالنتائج السلبية للتصويت الذي جرى في مجلس الشيوخ الأمريكي بشأن التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذه المعاهدة تشكل أحد العناصر الأساسية في بنية الاستقرار الاستراتيجي العالمي. ولهذا كانت أوكرانيا من أوائل البلدان التي وقَّعت

عليها. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن المسؤولية الخاصة عن دخولها حيز النفاذ إنما تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية. فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جزء هام من الأساس القانوني الدولي الذي تستند إليه عملية نزع السلاح النووي الفعلية. وإننا ندعو جميع الدول، وفي المقام الأول الدول النووية، أن تستكمل إجراءات التصديق بأسرع ما يمكن.

إن استمرار بعض الدول في برامج تطوير القذائف النووية يشكل مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي. فهذه التطورات من شأنها أن تولّد سابقة بالغة الخطورة حالما تتشكك الدول الأخرى في الخيار غير النووي وتطعن فيه. ومراعاة لهذه الحقيقة، يجب علينا أن نبذل كل جهد لمنع إمكانية توسيع نطاق النادي النووي. ورد فعل المجتمع الدولي على الإجراءات التي اتخذتها الهند وباكستان، ينبغي أن يكون مثالا حيا وتثبيطا قويا لعزيمة الدول التي ترعى خططا ترمي إلى صنع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

ولا يمكن للمرء أن يغفل عن حقيقة أن مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أخذت تزداد حدة، وأصبحت موضوع مناقشات في المحافل الدولية المعنية بتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وتتشاطر أوكرانيا قلق المجتمع الدولي من ازدياد الاتجار غير المشروع بهذه الأنواع من الأسلحة، وهي على استعداد للاشتراك في وضع تدابير جماعية تستهدف تفادي هذه الأزمة. وإننا نؤيد المبادرات المتعلقة بالحاجة إلى إنشاء نظام للرقابة الدولية على الأسلحة الخفيفة، وبدء مفاوضات تتعلق بوضع اتفاقية بشأن منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وترى أوكرانيا أن مثل هذه الوثيقة القانونية الدولية يمكن أن تصبح عنصرا فعالا في النظام الدولي لتحديد الأسلحة.

وتؤيد أوكرانيا المقترح الداعي إلى عقد مؤتمر دولي معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة في عام ٢٠٠١. وإذ تدرك أوكرانيا الخطر الناجم عن الاتجار غير المشروع وغير المكبوح بالأسلحة التقليدية، والآثار السلبية المترتبة على تكديسها في بعض مناطق العالم، فإنها تمتثل امتثالا صارما لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن فرض قيود على عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي.

وكذلك نشعر بقلق شديد إزاء العدد المثير للجزع لضحايا استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد على نطاق واسع وبصورة عشوائية. ونحن نبذل كل جهد ممكن لحظرها والقضاء عليها. والحقائق التالية تشهد على ذلك: توقيع دولتنا على اتفاقية أوتاوا؛ وتمديد الوقف الاختياري لتصدير جميع أنواع الألغام للسنوات الأربع المقبلة؛ والتصديق على البروتوكول الثاني، مع تعديلاته، لاتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٠ المتعلقة بحظر أو تقييد استعمال أنواع غير إنسانية من الأسلحة التقليدية، والتي تحظر استعمال الألغام، والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى.

واسمحوا لي الآن أن أتناول بإسهاب عمل مؤتمر نزع السلاح. في العام الماضي، وفي ظل رئاسة أوكرانيا، اتخذ المؤتمر قرارا ببدء مفاوضات تتعلق بحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض عسكرية - معاهدة الوقف - وبإنشاء لجنة خاصة ذات صلة بهذا الموضوع؛ ووافقت جميع الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على ولاية هذه اللجنة الخاصة، ولكنها لم تبدأ عملها حتى الآن. وإننا نحث الدول الأعضاء في المؤتمر على بذل جهود إضافية لإطلاق عمل اللجنة.

وكذلك نشعر بالقلق إزاء عدم وجود نظام يعول عليه للتحقق من الامتثال لمعاهدة الأسلحة البيولوجية، ونحن نؤيد تأييدا تاما النداء الداعي إلى الانتهاء من وضع البروتوكول المناسب لهذه المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر دخلت معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ بالنسبة لأوكرانيا. وفي الوقت الراهن تنصب الجهود الرئيسية لدولتنا على تنفيذ أحكامها. وأنشئت السلطة أوكرانيا الوطنية المعنية بتنفيذ معاهدة الأسلحة البيولوجية، واعتمد برنامج تنفيذها في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٨. وفي آب/أغسطس الماضي عقدت في كييف دورة تدريبية لموظفي مؤسسات الصناعات الكيميائية، بمساعدة قدمتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وأوكرانيا تشارك بنشاط في عملية إنشاء نظام الأمن الأوروبي، والعنصر الهام فيه هو تحديد الأسلحة على الصعيد الإقليمي. ومن هذا المنطلق، نبذل كل جهد لتعزيز السلام والاستقرار في منطقة البحر الأسود. وسعيا وراء هذا الهدف بدأ بلدي المفاوضات بين جميع البلدان الستة المطلة على البحر الأسود، بهدف زيادة

تطوير تدابير بناء الثقة والأمن في المجال البحري في منطقة البحر الأسود. ونرى أن عملية التفاوض هذه تسهم إسهاما هاما في تعزيز الاستقرار العسكري والسياسي في المنطقة.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن أوكرانيا ستظل تلتزم التزاما قويا بمسار نزع السلاح العام والكامل. ويمكن للأمم المتحدة أن تعول أيضا على تعاوننا ودعمنا الكاملين في هذا المجال.

السيد دونواكي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إنني أتشرف كثيرا وأشعر بالامتنان الكبير لإعطائي هذه الفرصة للإدلاء ببيان بصفتي رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة، والذي أنهى مهمته في مساعدة الأمين العام في إعداد هذا التقرير (A/54/258)، عملا بقراري الجمعية العامة ٣٨/٥٢ ياء المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٧٧/٥٣ هاء المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.

وقد عين الأمين العام الفريق في نيسان/أبريل الماضي بغية إعداد تقرير، أولا، عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام لعام ١٩٩٧ (A/52/298)، الذي أعد بمساعدة من فريق الخبراء الحكوميين السابق المعني بالأسلحة الصغيرة، وثانيا، عن الإجراءات الإضافية الموصى باتخاذها، ومن ثم، وبما أنه قد تم العمل بإحدى التوصيات الواردة في تقرير عام ١٩٩٧ في كانون الأول/ديسمبر من السنة الماضية وتقرر عقد مؤتمر دولي معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة من جميع جوانبه في موعد أقصاه ٢٠٠١، أضيفت ولاية ثالثة لمهام الفريق، وهي تحديد الخروج بتوصيات بشأن هدف المؤتمر الدولي ونطاقه وما إلى ذلك. وبالتالي فإن تقرير الفريق، المتاح الآن بصفته تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة، المؤرخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٩، يتناول هذه المواضيع الثلاثة، في فروعه الثالث والرابع والخامس على التوالي، وسأحاول بإيجاز أن أسلط الضوء على كل من المواضيع الثلاثة، بيد أنني أود قبل ذلك أن أدلي ببضع ملاحظات عامة.

أولا، أود أن أشدد على أن فريق الخبراء الحكوميين، الذي اعتمد تقريره بشأن الأسلحة الصغيرة بتوافق الآراء، كان بالفعل فريقا من الخبراء الحكوميين الأكفاء حقا، الذين تفانوا في بذل قصارى جهدهم للوفاء بالمهام التي أوكلت إليهم. وقد عملوا بجد طوال السنة والنصف الماضيين، وأحيانا خلال عطلات نهاية الأسبوع وفي جلسات مسائية. وأيضا، ورغم زيادة العضوية، من ١٦ إلى ٢٣ عضوا، مقارنة، بالفريق السابق، تمكنوا من إظهار حكمة جماعية وروح تعاون وتوفيق كان يصعب بدونهما تحقيق ما أنجزوه، وأعرب أيضا عن التقدير لإدارة شؤون نزع السلاح ومستشار الفريق لدعمهما السخي والكفء في مساعدة الفريق في أعماله.

أما فيما يتعلق بتقرير الفريق نفسه، فلعل بعض الأعضاء قد لاحظوا أنه يكرر في البداية أنه، فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة فيه، ينبغي إيلاء المراعاة التامة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، مثل الحق في الدفاع عن النفس أو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وكذلك، يلاحظ الفريق تكامل ولايته مع المفاوضات الجارية في فيينا بشأن بروتوكول

> "لمكافحة صنع الأسلحة النارية، وأجزائها ومكوناتها وذخيرتها والاتجار بها على نحو غير مشروع". (A/54/258، الفقرة ٩)

وبالتالي فقد تجنب الفريق حالات التداخل غير الضرورية، ويذكر التقرير نفسه أن ولاية اللجنة المخصصة التي تتفاوض بشأن البروتوكول وولاية هذا الفريق تكملان وتدعمان بعضهما البعض.

وأنتقل الآن إلى الولاية الأولى للفريق التي تمثلت في إعداد تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير عام ١٩٩٧. والنتائج التي توصل إليها الفريق ترد في الفرع الثالث من التقرير، الذي يتسم نوعا ما بالطول والأهمية والغزارة.

ولعل العديد من الأعضاء يذكرون أن تقرير الأمين العام لعام ١٩٩٧ بشأن الأسلحة الصغيرة، تضمن ٢٤ توصية، تعلقت تسع منها بمسألة كيفية الحد من تكديس ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو مفرط ومزعزع للاستقرار، لا سيما في المناطق التي خرجت من مرحلة الصراع، وحيث تعين التصدي على سبيل الاستعجال لانتشار هذه الأسلحة، وتتعلق ١٥ منها بمسألة كيفية منع تكرار حدوث هذا التكديس المفرط والمزعزع للاستقرار في المستقبل.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن هذه التوصيات أتت نتيجة لأول محاولة على الإطلاق تجري في هذا الميدان

على المستوى الحكومي. وبوسعنا أن نقول ذلك لأن الفريق الذي أعدها تكون من خبراء حكوميين عينهم الأمين العام على أساس التوزيع الجغرافي المنصف، وأيضا لأن تقرير الفريق صادق عليه في وقت لاحق قرار اتخذته الجمعية العامة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، بأغلبية ساحقة بلغت ١٥٨ صوتا، مقابل لا شيء، مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت.

وتجدر أيضا ملاحظة أن وراء كل ذلك تكمن دون شك رغبة قوية لدى المجتمع الدولي في التصدي على نحو جاد للمشاكل الناجمة عن تكديس ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نحو مفرط ومزعزع للاستقرار.

وفي ظل هذه الخلفية، حدثت طفرة هائلة في السنوات القليلة الماضية في المبادرات المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتي يجري الاضطلاع بها على جميع المستويات - دوليا وإقليميا ووطنيا، فضلا عن الصعيدين الحكومي وغير الحكومي. وكان الحافز وراء بعض هذه المبادرات تقرير الأمين العام لعام ١٩٩٧، في حين كان البعض الآخر مبادرات موازية تعزز التوصيات الواردة في ذلك التقرير.

وكان التحدي الذي تعين على الفريق لمواجهته في إعداد الفرع الثالث من التقرير، هو كيفية إجراء حصر منهجي لجميع تلك المبادرات والجهود المشجعة. وبالتالي، قرر الفريق تقسيم ذلك الفرع إلى قسمين فرعيين، يصف أحدهما الطائفة الكاملة من الجهود والأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، والمحافل الدولية الأخرى، والمنظمات الإقليمية، والدول الأعضاء، ويصف الثاني التقدم الفعلي المحرز فيما يتصل بكل من التوصيات الـ ٢٤.

وبوجه عام، أعرب الفريق عن ارتياحه للتقدم الكبير المحرز في تنفيذ معظم التوصيات، بفضل الطائفة المتنوعة من المبادرات الهامة التي يجري تنفيذها على جميع المستويات عبر السنوات القليلة الماضية. وفي الوقت نفسه، لاحظ الفريق أن هناك حاجة، فيما يتعلق ببعض التوصيات، إلى بذل جهود أكثر نشاطا واستدامة وتنسيقا. كذلك لاحظ الفريق أن بعض الجهود المبذولة في بعض المناطق، أو التي تبذلها بعض الدول فرادى تستحق دون شك متابعة أوسع نطاقا، مع مراعاة الظروف الخاصة بكل منطقة أو بكل دولة معنية.

ومن الجدير بالذكر هنا أن الفريق أولى اهتماما خاصا لمسألة ما يسمى بالنهج المتناسب والمتكامل إزاء الأمن والتنمية، الذي كان الترويج له من جانب الأمم المتحدة والدول المانحة إحدى التوصيات الرئيسية في تقرير عام ١٩٩٧. وقد رأى الفريق من الضروري توضيح المقصود بهذا النهج، رغم أنه لا ينكر فائدته. وقد سعى الفريق إلى الإعراب عن آرائه بشأن هذه المسألة على النحو الواجب في الفقرات من ٥٩ إلى ٦١ من التقرير.

وأود أن أشير إلى توصية أخرى من التوصيات التي وردت في تقرير عام ١٩٩٧، وهي التوصية التي تحث على وضع مجموعتين من المبادئ التوجيهية من أجل، أولا، مساعدة مفاوضي التسويات السلمية في وضع خطط لنزع سلاح المقاتلين تتضمن خططا لجمع الأسلحة والتخلص منها، والأفضل أن يكون ذلك بتدميرها، وثانيا، تقديم المساعدة إلى بعثات حفظ السلام في تنفيذ ولاياتها. وعلى أساس الخبرة المكتسبة من مختلف بعثات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٩، أصدرت وحدة الدروس المستفادة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، في تموز/يوليه من هذا العام، وثيقة بعنوان "نزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم في بيئة تكفل حفظ السلام". ويسرني أن أذكر أن الفريق وجد أن هذه الوثيقة من حيث مضمونها توفر مجموعتي المبادئ التوجيهية التي يوصى بوضعها.

واسمحوا لي أن أنتقل إلى الفرع الرابع من تقرير الفريق، الذي يحتوي على مجموعة من الإجراءات الأخرى الموصى باتخاذها. وكما ذكرت من قبل، فإن التوصيات الواردة في تقرير ١٩٩٧ كانت بالفعل شاملة ومحددة نوعا ما. ومن الصحيح، بالتالي، أنه كان هناك بعض الشك فيما يمكن توقعه من فريق المتابعة، مع زيادة عضويته من ١٦ إلى ٢٣ عضوا مقارنة بالفريق السابق. إلا أنني تشجعت كثيرا عندما رأيت أن النتيجة كانت على عكس ما كان متوقعا. فلدينا الآن في تقرير الفريق ٢٧ توصية جديدة باتخاذ إجراءات أخرى. وفضلا عن ذلك، فإن هذه التوصيات الجديدة في مجموعها، مقارنة بالتوصيات السابقة، أكثر تفصيلا وتحديدا وتقدما. وأنا أثني على الجهود المخلصة التي بذلها جميع الخبراء الحكوميين في ذلك الفريق. وبناء على ذلك، اسمحوا لي أن أعرب عن تفاؤلي بأن فرص عقد مؤتمر دولي ناجح وهادف في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١ أصبحت الآن أكبر من أي وقت مضى.

وبالنسبة للتوصيات الجديدة المحددة فاسمحوا لي، بالنظر إلى ضيق الوقت، أن ألتقط عددا قليلا منها عشوائيا.

فيما يتعلق بفائض الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لعل بعض الأعضاء يذكرون أن توصيات الفريق السابق حثت جميع الدول على ممارسة ضبط النفس فيما يتعلق بنقل تلك الأسلحة، وعلى النظر في إمكانية تدميرها، وعلى كفالة تأمين تلك الأسلحة. والتوصيات الجديدة في تقرير الفريق تقول الآن إنه ينبغي لجميع الدول أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس في عمليات نقل تلك الأسلحة إلى المناطق التي تدور فيها صراعات، وأنه بالنظر إلى حالات مثل حالة ألبانيا في ١٩٩٧، ينبغي أن تكفل الدول وضع ضمانات كافية لتلك الأسلحة، وأن تقوم الدول، متى تسنى لها ذلك، بمساعدة الدول الأخرى في جمع الأسلحة وتأمينها، وتدميرها.

وربما كان العرض الذي قدمته توا غير مترابط بالشكل الكافي للتعبير بوضوح عن الفروق الدقيقة. وكل ما أردت أن أبينه هو أن عددا من التحسينات والتعديلات الدقيقة أدخلت على التوصيات السابقة التي تضمنها تقرير عام ١٩٩٧.

وبالنسبة للقوانين والنظم الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن التوصيات الجديدة أكثر بكثير تفصيلا وتحديدا. وما تجري معالجة الآن ليس فقط القوانين والنظم المتعلقة بحيازة تلك الأسلحة، وإنما أيضا القوانين والنظم المتعلقة بإنتاج تلك الأسلحة، وتصديرها، واستيرادها، وعبورها، وإعادة نقلها، مع إشارات محددة، على سبيل المثال، إلى تدابير مثل استخدام شهادات موثقة بالمستعملين النهائيين ومراقبة أنشطة سماسرة الأسلحة. وبالمناسبة، لقي موضوع أنشطة سماسرة الأسلحة، الذي لم يذكر في التوصيات السابقة، انتباها خاصا. وعلى سبيل المثال، أوصى تقرير عام ١٩٩٧ بأن تبدأ الأمم المتحدة في إجراء دراسة بشأن جدوى قصر صنع تلك الأسلحة والاتجار بها على المصانع والتجار المأذون لهم بذلك من الدول. وهذه المرة قرر الفريق أن يوصي بتوسيع نطاق تلك الدراسة بحيث تشمل أنشطة سماسرة الأسلحة.

بالإضافة إلى هذا، هناك بعض التوصيات الجديدة تماما، منها، على سبيل المثال، أن توصى منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمات الأخرى ذات الصلة، بالنظر إلى استغلال الأطفال في الصراعات المسلحة، بتعزيز أنشطتها المتعلقة بالاحتياجات الخاصة لأولئك الأطفال في حالات ما بعد انتهاء الصراعات.

ومن التوصيات الجديدة أيضا تلك المتعلقة بوضع علامات مناسبة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كجزء لا يتجزأ من عملية الإنتاج. وتوصى الدول بأن تكفل أن تبين هذه العلامات بلد الصنع، واسم المصنع والرقم المسلسل. وإلى جانب هذا تشجع الدول على البحث عن طرائق لإتاحة المعلومات عن العلامات التي تضعها على تلك الأسلحة. كما يوصى أيضا ببعض التدابير بشأن الأسلحة غير الموسومة أو الموسومة بعلامات غير ملائمة. ولا بد لي من القول بأن هذه التوصيات التي وضعها فريق الخبراء الحكوميين تتسم بأهمية بالغة وتمثل سوابق.

ووفقا لولاية الفريق الثالثة، يتضمن الفرع الخامس من التقرير توصيات بشأن المؤتمر الدولي المقرر عقده في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١. لقد طلب إلى الفريق، بمقتضى قرار العام الماضي للجمعية العامة، النظر في المسائل المتصلة بأهداف هذا المؤتمر ونطاقه وجدول أعماله وموعده ومكان انعقاده ولجنته التحضيرية. وبطبيعة الحال، كان الفريق يدرك إدراكا تاما أن هذه المسائل ستنظرها وتبت فيها الجمعية العامة واللجنة التحضيرية التي ستنشئها، وأن تلك التوصيات لم يقصد بها سوى الرجوع إليها عند النظر في تلك المسائل.

ونظرا لأن هذا الفرع من تقرير الفريق قصير إلى حد ما، أعتقد أن من الضروري الخوض فيه بمزيد من التفصيل. وكل ما أوده هو أن أؤكد أن الفريق لاحظ أن قدرا كبيرا من التجارة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يتألف من عمليات نقل قانونية لتلبية الاحتياجات المشروعة للدول، وأن ذلك الاتجار القانوني ينبغي أن يلقى الاحترام الكامل في المؤتمر. وفي الوقت نفسه أوصى الفريق، فيما يخص نطاق المؤتمر، بأن ينظر المؤتمر لا في جميع عمليات النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه فحسب، وإنما أيضا في تصنيعها، والحصول عليها وحيازتها واستخدامها، وتخزينها بطرق غير مشروعة، لأن ذلك يرتبط ارتباطا وثيقا بعمليات النقل غير المشروع. ولما كان من المقرر أن يتناول المؤتمر مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة "من جميع جوانبه"، فإن جوانب مسألة عمليات

النقل القانونية ينبغي أيضا، أن ينظر فيها بقدر ما هي ترتبط ارتباطا مباشـــرا بالاتجـــار غير المشروع بتلك الأسلحة.

عـلاوة على ذلك، يوصى بأن ينظر المؤتمر في جميع العوامل ذات الصلة المؤدية إلى تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحـــة الخفيفة بصورة مفرطة ومزعزعة للاستقرار وذلك في سياق التجارة غير المشروعة بالأسلحة. وفي هذا الصدد، ذكر تقرير الفريق أيضا أن التوصيات المتعلقة بالإجراءات الأخرى، الواردة في الفرع الخامس من تقرير الفريق، والتي تكلمت بشأنها من قبل، ينبغي، في جملة أمور أخرى، أن توضع في الاعتبار في المؤتمر.

أخيرا، أشار الفريق، لا في الفرع الخامس فحسب، وإنما في التقرير كله، إلى ضرورة أن تتعاون الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وجميع الدول مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، في مكافحة مشاكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فذلك التعاون سيكون أساسيا لنجاح المؤتمر الدولي المقرر عقده في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١.

وقبل أن أختتم بياني، لا أود أن يفوتني أن أثني على الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الارتقاء بوعي المجتمع الدولي بالطبيعة الخطيرة لمشاكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولا شك في أن العمل الذي اضطلع به فريق الخبراء الحكوميين، مع عمل الفريق السابق له، يشكلان جزءا من تلك الجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وأرجو مخلصا أن يكون هذا التقرير الجديد للفريق أساسا مفيدا للمجتمع الدولي لكي يكافح بنجاح مشاكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ويكون أفضل استعدادا للمؤتمر الدولي القادم الذي سيعقد في موعد أقصاه عام ٢٠٠١.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أشكر السفير دونواكي على عرضـــــه التقرير، الذي سيكون له أهمية بالغة في عمل اللجنة.

وكان المفروض أن يكون المتكلم التالي المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولكنه لن يدلي الآن ببيان شفوي. وسيعمم بيانه على الوفود.

أعطي الكلمة للسيد والتر هوفمان، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيد هوفمان (اللجنـــة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على سماحكـــم لـي بأن أطلع اللجنة على التطورات الأخيرة فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعملنا بشأن تنفيذها. وسأوجز بعض الشيء التعليقات التي أعددتها لكيلا أؤخر اللجنة عن تناول الغداء.

قبل ثلاث سنوات، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، فتح باب التوقيع على المعاهدة، وكان ذلك تتويجا لأكثر من ٤٠ عاما من المفاوضات التي استهدفت وقف جميع تفجيرات التجارب النووية في كل البيئات. وقد كان اعتماد المعاهدة معلما بارزا في تاريخ الجهود المبذولة في سبيل نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، ودليلا على التصميم على وضع نهاية لتفجيرات التجارب النووية التي دامت أكثر من ٥٠ عاما أجريت خلالها أكثر من ٢٠٠٠ تجربة نووية.

ولكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ، يجب أن تصدق عليها ٤٤ دولة من الدول القادرة على إنتاج الأسلحة النووية والمدرجة في المعاهدة. وقد وقعت على المعاهدة حتى الآن ٤١ دولة من هذه الدول، وأودعـــــت ٢٦ دولة صكوك التصديق. والآن، واعتبـــارا من ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، وبحساب الدول الـ ١١٤ الأخرى التي وقعت على المعاهدة، والدول الـ ٢٥ الأخرى التي صدقت عليها، يصبح لدينـــا ما يبلغ مجموعه الإجمالـــي ١٥٥ توقيعا و ٥١ تصديقا. ومما يشجعنـــي كثيرا أن وتيرة التصديق تسارعت في الأشهر القليلة الماضية، وبخاصة من جانب الدول التي يلزم تصديقها لكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

ونشعر كلنا بالأسف الشديد وبالقلق إزاء الأنباء التي وردت في الأسبوع الماضي عن تصويت مجلس شيوخ الولايات المتحدة بعـدم إعطاء مشورته أو موافقته فيما يتعلق بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومع ذلك، نلاحظ أن الرئيس كلينتون أعلن أن الولايات المتحدة ستبقي على الحظر الاختياري للتجارب النووية، وستواصل الحث على التصديق على المعاهدة. وأؤكد للجنة أن اللجنة التحضيرية ستواصل الاضطلاع بمهمتها لإقامة نظام التحقق العالمي. وسيستغرق ذلك عدة سنوات. ونأمل أن تتمكن الولايات المتحدة وغيرها من الدول، أثناء هذا الوقت، أن تجد السبيل إلى التصديق على المعاهدة.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تنشئ قاعدة دولية تحظر جميع تفجيرات التجارب النووية سواء للأغراض العسكرية، أو المدنية، أو لأي غرض آخر. وحتى قبل دخول المعاهدة حيز النفاذ، فإن لديها ولدى نظام الرصد العالمي، القدرة على الإسهام في هذه القاعدة الدولية. ولكن وجود قاعدة، والثمن السياسي الفادح لانتهاكها، لا يمكن أن يحلا محل التزام مقيد قانونا عن طريق التوقيع والتصديق على المعاهدة. وإذا ما كان للمعاهدة أن تفي بغرضها الذي تنص عليه الديباجة، وهو تعزيز السلم والأمن الدوليين، فمن الضروري أن يوقع ويصدق عليها أكبر عدد ممكن من الدول دون إبطاء. فهم بذلك يضعون ثقتهم في نظام التحقق التابع للمعاهدة للكشف عن التجارب النووية التي تجرى في الخفاء. مما يؤدي إلى ردع الانتهاكات المحتملة.

وقبل ثلاثة أسابيع، اجتمعت في فيينا الدول المصدقة، والموقعة، وغير الموقعة بدعوة من جهة الإيداع، أي الأمين العام للأمم المتحدة، للنظر في مدى الوفاء بما يتطلبه دخول المعاهدة حيز النفاذ، وللاتفاق على تدابير تتفق وأحكام القانون الدولي للتعجيل بالتصديق عليها. وأسفر المؤتمر عن إعلان ختامي اعتمد بالإجماع يدعو إلى التوقيع والتصديق المبكرين على المعاهدة من جانب جميع الدول التي لم تقم بذلك بعد. ويدعو الإعلان كذلك الدول غير الموقعة إلى الامتناع عن القيام بأي أعمال تتنافى مع هدف الاتفاقية والغرض منها، قبل أن تدخل حيز النفاذ.

وإذ أتكلم بوصفي أمينا لذلك المؤتمر، يسرني أن الدول التي صدقت قررت أن تطلب إلى الأمين العام أن يدعو جميع الدول إلى المؤتمر، بغض النظر عما إذا كانت قد صدقت أو وقعت على المعاهدة، وأن جدول الأعمال قد تضمن حكما بأن تستمع الوفود إلى بيانات تلقيها الدول غير الموقعة، التي تكلمت إحداها بالفعل. وقد كانت هذه فرصة طيبة أخرى للتأكيد من جديد على أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وللتشديد على طابعها العالمي، وضرورتها التي لا غنى عنها والحاجة الماسة إلى دخولها حيز النفاذ، وإلى أن تبعث برسالة قوية ولا لبس فيها إلى العالم. وقد ردد كثير من المتكلمين الرأي القائل بأن تأخير دخول المعاهدة حيز النفاذ لا يتسبب فحسب في تأجيل التقدم الذي نحتاج إليه احتياجا ماسا في مجال تحديد الأسلحة، بل يزيد أيضا من مخاطر استئناف التجارب النووية.

وقد سرني كذلك، بوصفي الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية، أن ألحظ اعتراف الوفود على نطاق واسع بالمنجزات الملموسة التي حققتها اللجنة حتى الآن في مجال إنشاء نظام الرصد العالمي للتحقق من الامتثال للمعاهدة. وأنا أيضا أشعر بأننا قطعنا شوطا طويلا في الفترة القصيرة التي لم تتعد ٣١ شهرا منذ تولت الأمانة التقنية المؤقتة عملها في ١٧ آذار/ مارس ١٩٩٧.

وفي الوقت الراهن يعمل في الأمانة ٢٠٩ من الموظفين من ٦٥ دولة من الدول الموقعة، وتم الوفاء بنسبة ٨٨ في المائة من الاشتراكات المقررة لميزانية عام ١٩٩٩ البالغة ٧٥ مليون دولار. كما تم الوفاء بأكثر من ٩٠ في المائة من الاشتراكات المقررة لميزانية عام ١٩٩٨ البالغة ٥٨ مليون دولار. وبفضل هذا الدعم القوي من دولنا الأعضاء، والعمل الدؤوب من جانب موظفينا، نواصل إحراز تقدم ملموس في تطوير كل العناصر الأربعة لنظام التحقق العالمي للمعاهدة، الذي يجب أن يكون جاهزا للتشغيل عندما تدخل المعاهدة حيز النفاذ. ونظام التحقق هذا، الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ تحديد الأسلحة، يتكون من: أولا، نظام دولي للرصد؛ وثانيا، عملية للتشاور والتوضيح؛ وثالثا، التفتيش الموقعي؛ ورابعا، تدابير بناء الثقة.

دعوني أتناول أولا نظام الرصد الدولي. وهو الشبكة العالمية الفعالة من حيث التكلفة من أجهزة استشعار قادرة على الكشف عن الإشارات المتولدة من انفجار نووي وتحديد موقعها وتعريفها، باستخدام أربع تكنولوجيات متكاملة: رصد الاهتزازات، والرصد دون الصوتي، والرصد المائي الصوتي والرصد النويدي وترتبط أجهزة الاستشعار بعدد ٣٢١ من محطات الرصد التي نقوم بتأسيسها أو رفع مستواها في ٨٩ من البلدان المسماة في المعاهدة. وستنقل هذه المحطات بالوقت الحقيقي تقريبا سيلا غير منقطع من البيانات التي تولدها هذه التكنولوجيات لمركز البيانات الدولي التابع لنا في فيينا، حيث ستجهز البيانات ومنتجات المركز وتتاح للدول الموقعة لأغراض التحليل النهائي.

وأكملنا حاليا حوالي ٥٥ في المائة من المسوح الموقعية لاختيار أنسب المواقع للمحطات المحددة في المعاهدة وتقدير ما تحتاجه من المعدات. وحوالي ٤٥ في المائة من أعمال تركيب المحطات إما لا تزال جارية أو اكتملت. ونحن نقوم الآن بتركيب أجهزة لتوثيق وضمان دقة البيانات المولدة في المحطات والمنقولة إلى مركز

البيانات الدولي. وبالنسبة لعدد ١٦ محطة شرعنا في عملية التأكد من أنها تفي بمواصفات النظام الدقيقة.

ومركزنا الدولي للبيانات الكائن في مركز فيينا الدولي، والذي يُعد أحدث مركز من نوعه هو مركز العصب لنظام الرصد. وتقوم مهامه المندرجة على الخبرة التشغيلية للنموذج الإصلي لمركز البيانات الدولي في أرلنغتون، فرجينيا. وربما يتذكر بعض الأعضاء أن هذا المركز شارك في الاختبارات التقنية لفريق الخبراء العلميين الذي أنشأه مؤتمر نزع السلاح في أوائل الثمانينات. وفي هذا الصيف تلقينا الإصدار الثاني من أربعة إصدارات للبرامج الحاسوبية التطبيقية من أرلنغتون لتركيبها واختبارها في مركز بيانات فيينا التابع لنا، وسوف تتيح لنا البرامج الحاسوبية أن نبدأ في تقديم الخدمات الأولية وتوزيع بيانات الرصد ومنتجات المركز على الدول الموقعة، سبعة أيام أسبوعيا بحلول كانون الثاني/يناير المقبل. وفي هذه الأثناء يجري الحصول تلقائيا على بيانات الرصد الاهتزازي والصوتي وتجهيزها بصفة متواصلة لمدة ٢٤ ساعة يوميا لتقييم قدرة وفعالية البرامج، كما تصدر الآن بانتظام نشرات وقائع مستعرضة وتقارير مستعرضة عن النشاط الاشعاعي الجوي. وبالإضافة إلى ذلك استمر هذا العام تدريب مشغلي محطات الرصد ومدرائها، كما استمرت برامج تعيين المتدربين في وظائف استعراض التحاليل في مركزنا للبيانات.

والجانب المتعلق بالتفتيش الموقعي من هذا النظام لا يُضاهى، فنحن هنا نفتح مجالا جديدا. وعلى حين لا يمكن الإذن بعمليات التفتيش بناء على تحد إلا بمجرد سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فنحن مشغولون الآن بالأنشطة التحضيرية. وفي هذه الأنشطة واصلنا التركيز على تجميع دليل تشغيلي، وتحديد المعدات والحصول عليها لأغراض الاختبار والتدريب واستحداث برامج للتدريب والتمرين لتطوير ملاك من المفتشين المحتملين. وفي كانون الأول/ ديسمبر سيكون لدينا أول تمرين حاسوبي مكتبي؛ وهو عبارة عن محاكاة لمختلف مراحل عملية التفتيش الموقعي، بتمثيل أدوار العناصر الفاعلة الرئيسية أثناء عملية تفتيش موقعي حقيقية.

وأنشطة التعاون الدولي التي دشناها بحلقة عمل في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، تلتها حلقة عمل إقليمية أخرى في القاهرة هذا العام لا تزال مستمرة. وهنا أود أن أشكر الحكومة المصرية على استضافة هذا الاجتماع والإسهام في نجاحه. وحلقات العمل لا تسلط الأضواء فقط على الأهمية الرئيسية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في النهوض بالسلام والأمن العالميين، وإنما توفر أيضا محفلا لتجميع الخبرات في عمليات المحطات وتحليل البيانات، وكذلك لتقاسم المعرفة بالفوائد العرضية والاستخدامات الممكنة الأخرى لتكنولوجيات التحقق الأربع.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن قاعدة بياناتنا للاجتماعات العلمية ذات الصلة، والتي يمكن الوصول إليها عن طريق شبكة الإنترنت ستساعد الباحثين، ولا سيما في البلدان الأقل تقدما من الناحية التكنولوجية، على تعزيز الاتصالات ومتابعة التعاون الدولي في إطار نظام المعاهدة. والواقع أن فعالية هذه الأنشطة في تشجيع التوقيع والتصديق على المعاهدة، عن طريق إظهار منافع تطبيق تكنولوجيات التحقق للأغراض السلمية، تم الاعتراف بها في الإعلان الختامي لمؤتمر هذا الشهر الذي تكلمت عنه من قبل.

وهذه الإنجازات الواسعة المدى تعكس التزام دولنا الأعضاء بالمعاهدة، وجهودنا في تنفيذها، وكمية المسوح التي أجريت، والمعدات التي اقتنيت، والمحطات التي أنشئت، والتدريب الذي قدم، والاجتماعات التي عُقدت، والأموال التي أنفقت، ما هي إلا نتيجة لاتخاذ القرار الجماعي وتوافق آراء الدول الأعضاء حول رسم المسار الذي يجعل نظام التحقق جاهزا عند دخول المعاهدة حيز النفاذ. وبائتماننا على الموارد اللازمة لتنفيذ هذه المهمة، تعرب الدول الأعضاء عن ثقتها في مقدرتنا على أن ننجز نظام التحقق في حينه. والسؤال هو: متى يحين وقت دخول المعاهدة حيز النفاذ؟ نأمل أن يكون ذلك عاجلا بدلا من أن يكون آجلا.

وفي الأمانة العامة نقوم بتنفيذ ولايتنا على الجانب التقني بخلق أساس مستقر ودائم للتحقق من الامتثال للمعاهدة. ومتروك للدول الموقعة أن تتابع عملها وتتخذ الخطوات السياسية اللازمة بالترادف مع المهام التقنية، أي أن نكفل سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب، ونجعل جميع مكونات النظام تُسهم في جعل العالم مكانا أكثر أمنا للأجيال المقبلة. وحينئذ فقط ستفي المعاهدة حقا بالتوقعات العالية والمبررة التي وضعها

العالم فيها منذ ثلاث سنوات، وستخدم الغرض التي وضعت لأجله.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في ممارسة حق الرد.

السيد كيم سام يونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتكلم ممارسة لحق الرد فيما يتعلق بالملاحظات التي أبداها في المناقشة العامة بعض الممثلين الذين أثاروا قضية امتثالنا لاتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأود أولا أن أذكر بأن قضية امتثالنا لذلك الاتفاق تُعالج بوضوح في الإطار المتفق عليه، المبرم في عام ١٩٩٤ بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، والذي ينص على ما يلي:

"عندما يستكمل جزء كبير من مشروع مفاعلات الماء الخفيف، ولكن قبل تسليم المكونات النووية الرئيسية، سوف تمتثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تماما لاتفاق الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

وينبغي ملاحظة أن الإطار المتفق عليه كان موضع ترحيب من مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية وكذلك من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وقد نفذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأمانة التزاماتها بموجب الإطار المتفق عليه.

ومع ذلك، فإذا نظرنا إلى الواقع الحالي فيما يتعلق بمشروع مفاعلات الماء الخفيف، وهو من مسؤوليات الطرف الآخر، نرى أن عملية التشييد بدأت بشكل رمزي فقط، ولم تُصعد بعد إلى مستوى العمل الكامل النطاق، رغم مرور خمس سنوات على إبرام الإطار المتفق عليه. ومن ثم، أصبح من الصعب حتى مجرد التنبؤ بالوقت الذي سيستكمل فيه جزء هام من مشروع مفاعلات الماء الخفيف.

وفي ضوء الواقع الحالي، لا يمكن لأحد أن ينكر حقيقة أن مسألة امتثالنا لاتفاق الضمانات لا يمكن حلها إلا عندما يجري تنفيذ الإطار المتفق عليه بشكل سلس. ولذا، فإذا كان من يعنيهم الأمر مهتمين حقا بامتثالنا لاتفاق الضمانات، فعليهم أن يعربوا عن الاهتمام اللازم بتنفيذ الإطار المتفق عليه. والشيء الذي يمكن تبريره، هو أن يسأل بلدنا لمجرد أنه بلد صغير، في حين يجري التغاضي عن سلوك بلد كبير لا ينفذ الإطار المتفق عليه على النحو الواجب. وقبل كل شيء، فإن الحيدة هي وحدها التي ستساعد على التوصل إلى حل لهذه المسألة.

وأخيرا، أود أن أقول لممثل كوريا الجنوبية، كما ذكرنا بوضوح في مناسبات عديدة في الماضي، إن كوريا الجنوبية لا يحق لها الكلام عن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

السيد الحريري (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): أشكركم لإعطائي الكلمة لممارسة حق الرد على ما ورد في بيان الأمين التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد البستاني. وكون هذا البيان قد وزع في اللجنة فقد أصبح وثيقة لا بد لي من الرد على ما ورد فيها من تعرض لاسم بلادي، سوريا.

ما يلفت النظر في هذا البيان هو الانتقائية الشديدة التي يُصر السيد البستاني، وللعام الثاني على التوالي، على استخدامها في بيانه، فبصفته أمينا تنفيذيا، كان عليه أن يكون حياديا وموضوعيا في تناوله للمسائل المطروحة أمامه، وفي متابعته لمهامه. فليس من واجبه أن يُصدر أحكاما وأن يتدخل في شؤون دول، متناسيا سيادة كل دولة في مسألة محددة تخصها ولها الحق في تقريرها، فالسيد البستاني يخلص في استنتاجاته إلى أنه ليس من حق دول معينة أن تأخذ قرارات محددة تخصها فيما يتعلق بانضمامها إلى اتفاقيات محددة في إطار الأمم المتحدة أو غيرها.

والسيد البستاني، في بيانه أيضا، يأخذ جانبا متحيزا، كما ورد في الصفحة الثامنة من بيانه الموزع باللغة الانكليزية، ويأخذ موقفا تجاه الحكومة الإسرائيلية المنتخبة، التي نعرف جميعا أنها لم تصدق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وليست طرفا فيها فهو يأخذ موقفا إيجابيا تجاهها، وينصب نفسه وكأنه مفوض من قبل حكومة إسرائيل لأن يوجه النداء إلى الدول الأخرى للانضمام إلى هذه الاتفاقية. وهذه ازدواجية في المعايير لا أعتقد أنها مقبولة، ولا أعتقد أن أي وفد من الوفود يمكن أن يوافق على هذا النهج من تناول المسائل.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): من المؤسف أن مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية غير موجود الآن.

لقد طلب ممثل مصر الكلمة أيضا ممارسة لحق الرد. وأحثه على الإيجاز، لأن هذا الاجتماع ينبغي اختتامه بأسرع ما يمكن. وفي الوقت ذاته، آمل أن تكون النقاط التي ستثار ذات صلة بالمناقشة التي أجريناها هذا الصباح، وألا تُشكل ازدواجا للمناقشة العامة.

السيد خيرت (مصر) (تكلم بالعربية): سألتزم الإيجاز الشديد. وأود أن أضم صوتي إلى الملاحظات التي أبداها ممثل وفد سوريا حول بيان السيد البستاني، مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. فإن وفد مصر لديه نفس ملاحظات الوفد السوري. وإننا نناشد السيد البستاني، وكنا نتوقع منه أن يلتزم الحياد والموضوعية في طرحه للأمور.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.